دليل المناضل
دراسات عربية

٤

كارول كولينز

التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان





التطور الاقتصادي والصراع السياسي
في السودان

دار ابن خلدون

كورنيش المزرعة ـ بناية ريفييرا سنتر
بيروت هاتف ٣١٢٣٣٥
ص٠ب٠ ١١٩٣٠٨

دليل المناضل

دراسات عربية -٤-

كاردل كولينز

التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان

ترجمة : حازم صاغية

جمهورية السودان الديمقراطية هي اكبر البلدان العربية في افريقيا ، لكنها اقل تلك البلدان معرفة من قبل الآخرين ، فالاحداث السياسية الكبرى في الشرق الاوسط (النضال الفلسطيني والسيطرة على الموارد النفطية) طمست حجم السودان الضخم واحتياطيه الاقتصادي الكبير ، بحيث استحوذت على اهتمام العرب والغربيين على السواء ٠

أما التعقيدات السياسية والعرقية التي تميز آليته السياسية الراهنة ، فقد طمرها تاريخ مضطرب نادرا ما درسه الطلبة المهتمون بشؤون افريقيا او الشرق الاوسط ٠ ومع هذا ، فالسودان يبدو كحجر زاوية في العلاقات الاقتصادية المتطورة التي تربط الدول العربية الغنية بالنفط وباقي دول افريقيا ٠

فقد تلقى السودان قروضا وهبات محترمة من تلك الدول العربية لكي يرفع انتاجيته الزراعية ، ويأتي تصنيفه « كسلة خبز » احتياطية للعالم العربي ليعكس الآمال العربية

المعقودة على تحقيق اكتفاء غذائي ذاتي على مستوى المنطقة بهدف الصمود في وجه اية عقوبة اقتصادية من الغرب في حال نشوب حرب مستقبلية في الشرق الاوسط ٠

منذ زمن قصير ، بات السودان مرشحا للعب دور صلة الوصل بين المصالح العربية والمصالح الافريقية عبر الصحراء ، وفيما هو يحتفل الآن بالذكرى العشرين (*) لاستقلاله عن الحكم الاستعماري البريطاني ، فان ١٧ عاما من هذه الاعوام العشرين قضاها يغوص في حرب اهلية دموية ومديدة بين الجنوب حيث يحتفظ الافارقة السود بالغلبة وبين الشمال العربي الافريقي ٠

القتال لم ينته الا في آذار ١٩٧٢ ، عندما وقع جعفر نميري ، على اتفاقية اديس أبابا مع القادة الانفصاليين في الجنوب ٠

ومع ان هذه الاتفاقية قد اشتملت على الاستقلال الذاتي للمنطقة بما يستجيب للمطالبة الجنوبية بحق تقرير المصير والحصول على حصة اكبر في مواقع التقرير السياسي ، فان التقارير الاخيرة عن الاضطراب المستمر تشير الى الطبيعة السطحية للتغييرات التي حدثت في الجنوب حتى الآن ٠

....

(*) عام ١٩٧٦ (م)

فأفريقيا والشرق الاوسط معا عرفا الحركات الانفصالية للاقليات القومية في العقود الاخيرة الماضية ، وغالبا ما كانت تستعملها المصالح الخارجية لاهدافها الامبريالية السياسية او الاقتصادية ، وفي هذا السياق ناضلت قوى من اليسار واليمين لحل المسألة الوطنية في جنوب السودان ٠ حكومة نميري التي انقضى عليها سبع سنوات تحولت من اتباع سياسات غامضة في تقدميتها على المستويين الاقتصادي والسياسي في عاميها الاولين الى اتباع برنامج يسعى بدأب للحصول على العون والتثميرات الغربية مع ممارسة قمع فج ضد الحركة النقابية السودانية المناضلة وشديدة التنظيم ، وكذلك ضد الحزب الشيوعي السوداني بعد عام ١٩٧١ ، وكان القمع يعكس صراعا بين حكومة نميري وبين القوى الشعبية السودانية حول اي الطبقات الاجتماعية سيكون لها مواقع في النضال من اجل التغيير الاجتماعي ، كما وأدى هذا الى تحالف نميري الوطيد مع مصر السادات والدول العربية المحافظة المنتجة للنفط بوصفها مشاركة في التنمية الاقتصادية للسودان ٠

هذه البلدان تهيء السودان لان تكون المعرض الزراعي في الشرق الاوسط ، وبغض النظر عن الوعود او المخاطر التي ترافق هذه التطورات ، فانها تمثل أهم التغيرات الاقتصادية والسياسية في البلاد منذ الاستعمار البريطاني

في نهاية القرن التاسع عشر ، وهي ستطلق العنان لتناقضات اجتماعية جديدة في السودان في السنوات القادمة ٠

السودان قبل القرن التاسع عشر :

السودان الذي يمتد بموازاة مسافة طويلة مـن نهر النيل ، هو البلد الاكبر في افريقيا ، ويشكل حوالي ثلث حجم الولايات المتحدة ٠ وللسودان حدود مشتركة مع تسع دول افريقية ، أما سياساته المحلية والخارجية فقد تأثرت عظيم التأثر بالتحالفات الثقافية والسياسية التي اقامتها او حافظت عليها القبائل السودانية والتجمعات الاثنية عبر الزمن مع مجموعات من خارج السودان ٠

يعيش في السودان ما يزيد على ١٧ مليونا ، منهم ٨٣٪ يعيشون كمزارعين او كبدو رعاة ، وقد اثرت مسألة وجود الماء بالاضافة لحجم السودان الضخم ، على العديد من أوجه التطور الاقتصادي في الماضي ، فتقلصت الفلاحة في الاقليم الشمالي شبه الصحراوي الى اقليم وادي النيل ، فيما ادى الهطول الغزير للامطار في المقاطـعات الجنوبية (النيل الاعلى ، ايكواتوريا ، بحر الغزال) الى وجود اماكن خصبة وغابات رطبة كما وسمح بانتشار الزراعة والرعي بحدود الاكتفاء الذاتي ، وقدمت السفناء (*) نصف الجافة

....

(*) بطحاء أي سهل لا شجر فيه (م)

في الاقاليم الوسطى والغربية قاعدة لرعي الماشية بالاضافة الى بعض الزراعة المحدودة والصمغ العربي ٠

ان معظم التطور الاقتصادي الحديث للسودان قد حدث تحت تأثير الحكم الاستعماري التركو ـ مصري والبريطاني الذي تمركز حول الاقليم الذي يلتقي عنده رافدا النيل الازرق والابيض ليتدفقا شمالا في مصر ٠

وقدمت فلاحة ضفتي نهر النيل في شمال السودان للسكان الكثير من غذائهم ، وفي السبعين سنة الماضية اصبح ري وفلاحة منطقة الجزيرة بين النيلين مسألة مركزية بالنسبة للحياة الاقتصادية السودانية وللعلاقة بالنظام الاقتصادي الدولي ٠ لمدة قرون احتال الشعب السوداني على عيشه عبر الفلاحة البسيطة ورعي الماشية او تجارة القوافل بين افريقيا الصحراوية والبحر المتوسط ، وكان وادي نهر النيل اكثر المناطق المأهولة بالسكان في البلاد ، كما انه كان ممر الفتوحات التي قامت بها شعوب من الشمال ، ووسيلة التواصل والتجارة مع حوض المتوسط ٠

وفرضت الهجرة المستديمة التي كانت تقوم بها قبائل وشعوب جديدة خاصة من مصر وشبه الجزيرة العربية ، انتقال الذين كانوا يسكنون قبلا الى اقاليم اقل « ضيافة » في السودان الغربي والجنوبي ، مما أدى في النهاية الى

نشوء العديد من المجتمعات القبلية والممالك والسلالات الحاكمة المحلية على طول النيل بحيث كانت الزراعة وتجارة القوافل قاعدتها الاقتصادية · بدأ المهاجرون العرب المسلمون من مصر وشبه الجزيرة العربية يفدون فيما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر، وقاد التزاوج بين العرب وسكان القبائل المحلية الى اعلان عدد كبير من شماليي السودان اسلامهم على مستويي الدين والقانون · وتسببت الشروط الفوضوية التي خلقتها الهجرة العربية من الشمال ، بدءا من القرن الثالث عشر ، في نشوء مناطق زراعية مستقرة عليها حكومات محددة المناطق بدلا من التنظيم القبلي والرعوية اللذين كانا سائدين ، أما المسافة الطويلة التي كانت تقطعها تجارة القوافل عبر الصحراء فقد انتجت رفاهية ملحوظة لمجتمعات شمال افريقيا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، وقدمت قاعدة اقتصادية لسلطنتي الفور والفنغ اللتين حكمتا غرب السودان وأواسط شرقيه (٢) ، فقد ارتكز الاستمرار الاقتصادي لسلطنة الفور (١٦٠٠ ـ ١٩١٦) على سيطرتها على طرق القوافل الرئيسية من وسط افريقيا عبر دارفور الى شواطيء المتوسط · وكانت هذه التجارة تتشكل من الذهب والاخشاب والعاج والصمغ وريش النعام والعبيد ·

أما سلطنة الفنغ التي قامت حول ما يعرف اليوم بسنار ، فقد وحدت معظم وادي النيل ، وتزامل تفسخها في اواخر القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر مع

برنامج التوسع العسكري نحو السودان الذي بدأه محمد علي حاكم مصر التواق للحصول على الذهب والعاج والعبيد لتمويل توسع العسكرية المصرية وتحديثها ولتطوير الصناعات الاساسية (٣) ، كما وانه حاول سحق بقايا المماليك الذين هربوا الى شمال السودان بعد وصوله الى السلطة ٠

الحكم التركو ـ مصري : الفتح الاول

١٨٢١ - ١٨٨٠

لدى قيام الفتح التركو ـ مصري كان السودان مقسما الى العديد من الدول المسلحة الصغيرة وعدد من المقاطعات القبلية حيث كانت تنتشر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمشاعية البدائية ٠

كان الفتح شديد الوحشية كما وانتزع رسوما باهظة من شعوب وقبائل السودان ، فموت ابن محمد علي قرب سنار أدى الى مقتل ما يزيد عن ٣٠ ألف شخص اي معظم سكان الاقليم ، وقامت السلطات التركو مصرية بنهب السودان مهلكة قبائل بكاملها في محاولة للحصول على العبيد ، وفارضة ضرائب فادحة على السكان المحليين ٠

وأثر الحكم الاستعماري التركو مصري على الحياة السودانية أثرا كارثيا ، فاقتصاد الاكتفاء دمر ، فيما افرغت

أقاليم كاملة من سكانها ، اما حملات البحث عن العبيد فقد دفعت القبائل الى التراجع نحو الغابات برغم ان تلك الحملات لم تكن بنفس المستوى الجماعي الذي عرفته تجارة العبيد على الشاطيء الاطلسي · كذلك فقد فشلت المشاريع التجارية والصناعية التي جرت محاولة اقامتها (مسبك للحديد في تلال كوردوفان ، محاولات لزراعة القطن والسكر والنيلة) وكانت الشروط الاجتماعية غير المستقرة وراء ذاك الفشل ·

« وبعد وفاة محمد علي ، بقي شرق السودان تحت الحكم المصري ، وتسلم الامر باشوات وبكوات الحكم التركو مصري (كثيرون منهم منفيون سياسيون من مصر ، استغلوا السودان بكل طاقتهم) ، فقد حصلوا على ممتلكات ضخمة وأسسوا احتكارات تتعاطى بكافة موارد التصدير الرئيسية للسودان ، وسرقوا الشعب بالضرائب الفادحة، فيما مورست تجارة العبيد بشكل واسع ، وبرغم ان حاكم مصر كان قد اعلن رسميا منذ ١٨٥٣ عن الغائها ، لكن مناطق بكاملها في السودان كانت تتحول آنذاك الى مسرح لكبار تجار العبيد » (٤) · بالاضافة الى ترسيخ مواقع مجموعة من المستغلين الاجانب في السودان ، قام الحكم الاستعماري بتجزئة التجمعات الزراعية والرعوية القائمة وخلق مجموعات اخرى من المحظوظين والمحرومين في المناطق المدينية والريفية على السواء ·

« وبعد ١٨٥٠ ترك الجيش التركو مصري وظيفة اصطياد العبيد للقبائل البدوية السودانية (وخاصة البكاره) التي كانت تبيع العبيد ممن كانوا يقعون تحت يدها للتجار الاتراك والاقباط والسوريين والاوروبيين الذين نشأوا تحت رعاية الخديوي (حاكم مصر) » .

واستدعت هذه العمليات تغيرا في التنظيم الاجتماعي للبدو المعنيين بالامر ، فقد حلت « البدوية الاقطاعية » محل تنظيم العشيرة ، وكان النبلاء المحاربون يحكمون تلك البدوية على رقعة جغرافية ثابتة ، أما مناطق الغزو فقد قام الجيش المصري بتدمير زعمائها واخضاع القرى لضريبة تدفع بالسلع (ماشية وحبوب) بهدف اطعام ادارة وجيش الفاتحين ، وخلق المصريون الشيوخ وجعلوهم مسؤولين عن جمع الضرائب وبهذا حصلوا سريعا على الثروة ، وفوق ذلك اقتطعت افضل الاراضي عن السكان المحليين ومنحت للبكوات المصريين ولبعض اولئك الشيوخ السودانيين ، وكان الفلاحون يؤخذون من قراهم للعمل في هذه الاراضي كأنصاف عبيد وأنصاف أقنان ، لكن زراعة هذه الاراضي كادت تبتلع الخزانة المصرية ، وفيما يقوم البدو باصطياد الفلاحين (كالعبيد) ويقوم الشيوخ بافقارهم ، نزح هؤلاء الى سوق المدن حيث نمت صناعة حرفية منفصلة عن الزراعة » (٥) .

وبالتدريج حل نظام من العلاقات شبه الاقطاعية محل العلاقات المشاعية البدائية السابقة في الاقاليم القريبة من النيل ، وفي ستينات وسبعينات القرن الماضي ، اجبرت الديون الخارجية المتزايدة على مصر ، الخديوي اسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) لان يطالب اداريبه في السودان بجباية المزيد من العائدات الضريبية مما فرض على العديد من الفلاحين مغادرة الارض (٦) ٠

في السبعينيات ظهر المستعمرون الاوروبيون بشكل مباشر لاول مرة في السودان ، عبر المغامرين الاوروبيين والاميركان الذين كان الكثيرون منهم في جيش اسماعيل ٠ وكانت سياسة اسماعيل القاضية بتوسيع انتاج القطن المصري تدفعه الى محاولة السيطرة على النيل بأكمله ، وهكذا وقعت اقسام كاملة من السودان تحت حكم الكثيرين من المغامرين الاجانب (٧) ٠ وامتعض السودانيون من هذا الاقتحام الغربي مصحوبا بالنشاط المتزايد للارساليات في الشمال ، اما النخبة التجارية السودانية الصغيرة فقد ازدادت عزلتها اثر ايقاف الخديوي لتجارة العبيد ٠

الصعود الوطني والمهدية ١٨٨١ - ١٨٩٨

فـرض الدائنـون البريطانيـون والفرنسيـون قيودا اقتصادية على مصر في اواخر السبعينيات ، وبهذا اضعفوا السيطرة التركو مصرية على السودان ، وفي ١٨٨٠ ــ ٨٢ خفض حجم الحاميات العسكريـة الصغيـرة كما سرحت وحدات عسكرية عديدة رغم زيادة الضرائب ·

في ١٨٨١ قامت انتفاضة شعبية بقيادة الحركة المهدية السياسية ــ الدينية وضربت الحكم التركو ــ مصري (٨) ، وقام الجنود السودانيون الذين باتوا عاطلين عـــن العمل بعد تسريحهم من الجيش المصري بسبب القيـود المالية ، بالانضمام الى القوات المهدية ، وفي سلسلة من الغـارات والمعارك بين ١٨٨١ و ١٨٨٤ استولت القوات المهدية عمليا على كافة الحاميات المصرية وسحقت القوات التركو مصرية·

كان آنذاك لثورة عرابي في ١٨٨٢ ضــد الاستعمار البريطانــي لمصــر انعكاسات علــى مجـرى الاحـداث في

السودان ، ومن الصدف الطريفة ان الكثيرين من الجنود المصريين الذين كانوا من مؤيدي عرابي ، فصلوا الى السودان وكان فصلهم بمثابة العقاب لهم ، فانضم بعض هؤلاء الى الانتفاضة التي كانت تحرض على حرب مقدسة لتطهير السودان من الاستغلال الاجنبي والنفوذ الفاسد ٠

دعم الفلاحون والعبيد والرعاة والحرفيون حركة المهديين ، وشكلوا فصائل من الفدائيين هاجمت المراكز الحكومية وجباة الضرائب ، اما الجنرال غوردون الذي ارسله البريطانيون لكي يحاول التفاوض حول اتفاقية مع المهدي ، فقد قطع رأسه اثناء الهجوم على الخرطوم في ١٨٨٥ وذلك بعد حصار دام تسعة اشهر ، واستطاعت الحركة المهدية عبر انشاء تحالفات مع العديد من القبائل التي يتجاوز عددها الـ ٥٠٠ في السودان ، ان تستولي على السلطة والادارة في كل المنطقة المعروفة الآن بالسودان تقريبا ، واستمر ذلك مدة ١٤ سنة ٠

ان الطابع الديني السياسي للمقاومة السودانية مقر به في التاريخ والثقافة الاسلاميين ، فصعود الحركة المهدية خلق اساسا اوليا لصراع سياسي واقتصادي مستمر بين « الطريقتين » السودانيتين الرئيسيتين (الاخوانيتين الدينيتين) اللتين طبعتا الكثير فيما بعد من التاريخ السوداني في الحقبتين الاستعمارية وما بعد الاستعمارية ٠

فنهاية القرن الثامن عشر شهدت احياء للاسلام عبر نمو « الطريقة » الدينية ، التي كانت تتطور في العادة كتجمع ثقافي حول قائد ديني يتمتع بوظائف اقتصادية في التجمعات المحلية ، مثل هذه الطرائق اصبحت في وقت من الاوقات مراكز جذب لمقاومة القوى الاجنبية على غرار ما فعله السنوسي في ليبيا ، ففي ظل حكم الفنغ حصل بعض هؤلاء القادة الدينيين على هدايا على شكل اراض شكلت القاعدة الاقتصادية لطرائقهم ·

واستعمل آخرون طرائقهم ليقدموا الحماية للتجارة المنظمة في اقليم النيل ، وحظي قسم آخر بهبات من سكان القرى والمدن مقابل بعض الخدمات شأن ترؤس حفلات الاعراس وحضور الولادات والمآتم وقيام الصلوات الخاصة ·

لقد قلص الغزو التركو مصري موقع هؤلاء وفي بعض الحالات كانت الادارة تقوم باستيراد مراتبية دينية رسمية كاملة من مركزها في القاهرة ، وحرمت عدة « طرائق » من مواردها الاقتصادية ، وخاصة الارض ·

فالسمانية وهي طريقة وصلت الى السودان من الحجاز في البلاد العربية في سبعينيات القرن الثامن عشر، شكلت فيما بعد أساس الحركة المهدية والانصار القبليين الذين دعموها ، والخاتمية طريقة اخرى وصلت الى السودان

في ١٨١٦ ـ ١٨١٧ واصبحت ترتبط في عيون السودانيين بالغزو التركو مصري لانها نالت من حكمهم العديد من الحظوات ، فكان للطريقة الخاتمية روابط وثيقة بالمراتبية الدينية الرسمية التركو مصرية ٠

لقد دعت رسالة المهدي الى وضع حد للعبودية والى اقتسام الثروة الاقتصادية والارض على قاعدة متساوية بين الجميع ، وهذا ما عارضه بطبيعة الحال مالكو الارض السودانيون وتجار العبيد الاغنياء الذين اجبروا ـ رغم كل شيء ـ على البحث عن تسوية مع المهديين تحول دون فقدانهم لجميع الموارد التي كانوا يسيطرون عليها ٠ ففي بدايات الحكم المهدي ، خفضت الضرائب بشكل ملحوظ ، وكان الموظفون يتقاضون اجورا بسيطة ، كما وحرم الانفاق الاعتباطي على حفلات الاعراس ودفع المهر ، وتم انشاء ادارة منتظمة وخزانة مركزية ٠

كذلك فقد بدأ المهديون باقامة العديد من مشاريع التصنيع الصغير ، بما في ذلك اقامة مركز للطباعة ومصك للعملة ومصنع للذخائر ٠

وما تركه الاتراك من سفن وانظمة تلغرافية في الخرطوم ، تم اصلاحه واعادة تشغيله ، فيما وطدت التجارة رغم انها تضررت جديا من المقاطعة الانجلو مصرية ، وهكذا

استطاعت الدولة المهدية ، من خلال توحيدها لمعظم ما يعرف اليوم بالسودان ، ان تنجز دورا وطنيا هاما ٠

على كل حال ، فبرغم العديد من سماتها التقدمية ، فـان الطابع الفلاحي الاساسي للحركة وفقدانها للبرنامج الواضح مع المحافظة على الطابع العفوي ، جعلها عاجزة عن تصفية العلاقات شبه الاقطاعية التي حاولت منذ البداية الغاءها ٠

وبفعل فشلهـا الموروث كحركة ذات قاعدة فلاحيـة عجزت عن ان تفهم ديناميكية اضطهادها الذاتي ، مما ادى الى ترسيخ نظام جديد من العلاقات الاجتماعية شبه الاقطاعية حيث كان المهدي (وفيما بعد عائلة المهدي) بمثابة مـلاك الاراضي الجدد الذيـن يعتصرون فائض قيمـة الفلاحين وينفقونه انفاقا شخصيا ٠

وتحت حكم خلف المهدي الخليفة عبدالله (١٨٨٥ ـ ١٨٩٩) أعاد القادة العسكريون للانتفاضة تنظيـم « دولة شبيهة بدولة المصريين ليستفيدوا منها ، فاستولـوا علـى الاراضي (التي كانت للبكوات الاتراك والمصريين واعوانهم السودانيين) واضافوا الضرائب التي كانوا يجمعونها الى حساباتهم الخاصة » (٩)٠

لقد نجحت الدولة المهدية فقط في تحديد العبودية لا في الغائها ، فمنعت تجارة العبيد الذكور لكـن تجارة الاناث والاولاد استمرت ، وتمت المحافظة على مؤسسة ملكية العبيد نفسها (١٠) • هذا لا يعني ان العبيد الذكور قد حرروا لكنهم استعملوا في الاراضي الزراعية التي تملكها عائلة المهدي والخليفة عبدالله كما وكانوا يمنحون كهدايا لباقي القبائـل مقابل خدماتها ، وهكذا بدأ العبيد الذين دعموا في البداية انتفاضة المهدي ، يتمردون على اسيادهم الجدد •

طيلـة حياتها القصيرة ، كانت الدولة المهدية محاطة باعداء خارجيين مـن كافة الجهات ، فقـد قاتلت الجيش التركو مصري في ١٨٨٥ ـ ٨٦ ومن ثم في ١٨٩١ على طول شاطىء البحر الاحمر ، وقاتلت الاثيوبيين وسلطان درفور فيما بين ١٨٨٧ و ١٨٨٩ ، وقاتلت الذين انتفضوا في درفور وكوردوفان في ١٨٩١ ، كمـا وقاتلت الايطاليين المدعومين بالبريطانيين في اثيوبيا فـي ١٨٩٣ ـ ٩٤ والبلجيكيين في الاقليم الجنوبي عام ١٨٩٤ ، واصبح السودان مدرجا في سياق تقدم امبريالي متسارع عبر كل افريقيا في تلك المرحلة وبؤرة للتسابق بين القوى الفرنسية والبريطانية من اجـل السيطرة على اقاليم الداخل الافريقي التي تحاذي مستعمراتها • وفي ١٨٩٦ قامت الحكومتان البريطانية والفرنسية بالحملات الهادفة للسيطرة على الخطوط المائية للنيل •

الحكم البريطاني وتصليب السيطرة الاستعمارية

١٨٨٩ - ١٩٢٤

بعد احتلال مصر في ١٨٨١ عارض البريطانيون مطالبة مصر بالقيام بحملة عسكرية لاعادة السيطرة على السودان ، على اساس انه لا يجوز ان تتحمل مصر نفقات تؤثر على قدرتها على دفع ديونها للممولين الاوروبيين ٠

لكن في ١٨٩٥ جاء القرار البريطاني باعادة غزو السودان بالجيوش المصرية والتمويل المصري ليعكس الحاجة البريطانية لتصليب السيطرة الاستعمارية ومنع التقدم من قبل الدول الاخرى التي قد تهدد استثماراتهم في افريقيا بما في ذلك مصر نفسها ، فقد أمست الغارات المهدية عبر الحدود وفي منطقة البحر الاحمر مثيرة للازعاج ، فيما صارت السيطرة على مياه النيل ذات موقع اولوي سيما وان الخطط قد وضعت لتوسيع زراعة القطن المصري عبر بناء سد ضخم للرى في اسوان ٠ وفي ١٨٩٥ بدأ الجيشان البريطاني

والمصري بالتقدم في وجه القوات المهدية ، لكنهما بقيا عامين حتى استطاعا القضاء على مقاومتها العنيفة ٠

بهزيمة عبدالله وموته في ١٨٩٩ ، انتهت المقاومة ذات التنظيم المهدي ضد البريطانيين ، لكن لم تنته انتفاضات القبائل التي خضعت للضرائب ولادارة الاحتلال ٠

آنذاك وجد الايمان « بالمخلص » متنفسا جديدا له وسط القادة الدينيين ، وحتى عام ١٩١٤ ما كانت تمر سنة الا وتشهد مهديا جديدا يعلن عن نفسه في شمال السودان مثيرا مشاكل امنية للادارة الاستعمارية ، اما المقاومة في الجنوب فقد دامت مدة اطول حيث شهدت الانتفاضتين القبليتين لنوير وزند في ١٩٠١ ، وانتفاضة دنكا المسلحة في ١٩١٩ ٠

لقد كان الهدف من وراء اتفاقية ١٨٩٩ بين الانجليز والمصريين تأكيد الخرافة التي تقول ان الطرفين يحكمان السودان حكما مشتركا ، وبالطبع كان البريطانيون وحدهم يمارسون السيطرة ، وعلى كل حال فقد اثبتت هذه الخرافة انها ناجحة في بعثرة منافسة القوى الاوروبية الاخرى الساعية للسيطرة على مياه النيل ، فالديبلوماسيون البريطانيون صوروا بلادهم وكأن لا طموحات استعمارية لديها في السودان ، وانهم لا يعملون الا لمساعدة المصريين

على استعادة سيطرتهم على البلاد ٠

وما هو اكثر ، ان الاتفاقية سهلت تبرير تمويل اعـادة الغزو ودفع النفقات الادارية في السودان حتى عام ١٩١٣ من اموال الخزانة المصرية لا البريطانية ، ثم انها وضعت كـل المسؤولية المدنية والعسكرية في يـد حاكم عسكري بريطاني يفترض شكليا ان يكـون اختياره خاضعا لموافقة الخديوي، لكن وزارة الخارجية البريطانية هي التي كانت تختاره عمليا واضعة في يده كل السلطة الادارية والتشريعية ٠ وفي ١٩١٠ شكل مجلس استشاري لمساعدة الجنرال ـ الحاكم في اتخاذ القرارات السياسية واستمر هـذا النظـام معمولا بـه حتى اربعينيات القرن الحالي ٠

لقد فرض الهيجان الشعبي المستمر في السنوات الاولى للحكم البريطاني ، على الادارة الاستعمارية تطوير بنى تحتية خاصة في مجال المواصلات ، فسكك الحديد والطرقات ، التي تم بناؤها بين ١٨٩٩ و ١٩١٣ كانت تعكس اولويات عسكرية اكثر منهـا اقتصادية ٠ ولاجـل تصليب السيطرة الادارية ، اقام اللورد كرومر مجموعة « ادارة السودان السياسية» وهي نخبة من الكولونيلات الاداريين الانكليز ممن درسوا العربية بشكل جيد قبل ان يتوجهوا للعمل كاداريين مساعدين للحاكم ـ الجنرال ، اما الضباط والموظفون المدنيون المصريون فلم يكن يسمح لهم بالعمل الا فـي المراتـب الادارية الادنى ، واستمر

هذا الامر حتى الانتفاضة الوطنية في ١٩١٩ ·

كذلك شعر البريطانيون بالحاجة الى ايجاد وسطاء سودانيين موثوق بهم لتسهيل السيطرة الاستعمارية على الجماهير السودانية ، وحاولوا تكوين هؤلاء عن طريق خلق نخبة مثقفة سودانية ومؤسسات على شاكلة كلية « غوردون ميموريال كوليج » ·

وشكل تحييد المعارضة ، ذات الاساس الديني ، جزءا رئيسيا من السياسة الاستعمارية ، فقد مولت واشرفت على عمل العديد من المؤسسات الدينيةالتي تم استيرادها من مصر لكي تنافس الاقبال الشعبي على « الطرائق » ، كما وابقت عيونها مفتحة على نشاطات رجال الدين المحليين حيث كانت مواعظهم في المناطق الريفية تؤلب المشاعر الشعبية ضد الحكم الاجنبي ، وكجزء من هذه الاستراتيجية دعم البريطانيون الطريقة الخاتمية التي ذهب قائدها معهم ، بوصفه كشافا لدى القيام بالغزو الثاني للسودان (١٣) ·

بالمقابل ، عمل البريطانيون على تحديد نشاطات بقايا الحركة المهدية ، فبعد ١٨٩٩ صودرت اراضي المهديين ، واجبر ابن المهدي على العيش باموال مكافأة حكومية هزيلة في ظل الاقامة الجبرية ·

انتعشت الخاتمية وازدادت ثروتها تحت جناح الابوة

البريطانية ، وتمركزت قوتهـا اساسا في المناطق المدينية في الاقليمين الشمالي والشرقي ، حيث كانت سيطرتهم على تجارة المفرق قاعدة لتشكل بورجوازية تجارية محلية ٠

على كل حال ، فالحرب العالمية الاولى ادت الى تدهور متنام في نفوذ الخاتمية تجاه البريطانيين في مقابل تحسن حظوظ المهديـة ، فالبريطانيون الذين خافوا مـن ان تؤدي الانتفاضات الوطنية في مصر في ١٩١٩ وما بعدها الى اشعال الانتفاضة في السودان راودهم الشك حول العلاقات الوثيقة التي تربط بين الخاتمية والمصريين فمالوا بشكل متزايد نحو المهديين ، وكـان ذلك جزءا مـن سياستهم الهادفة الى خلق طبقـة ملاكي اراضي سودانيين قادرة على دعـم المصـالح البريطانية ٠ بعد ذلك منح البريطانيون المهديين عقودا حكومية تسمـح لهـم بتزويد الجيش السوداني الـذي يسيطر عليـه البريطانيون بالحطب المستعمل للوقـود ، وتدريجيا استطاع المهديون استعادة ثروتهم ونفوذهم السابقين ، وفي خـلال عشرينيات القرن الحالي كـانت كـل الاراضي التي صادرها البريطانيون بعـد ١٨٩٩ بمـا في ذلك الاراضي الواقعة في جزيرة ابا مسقط رأس المهدية قد اعيدت اليهم ٠

عاودت عائلة المهدي ظهورها في هذه الحقبة بوصفهـا من ارستقراطيات الارض ، تعيش من مزارع القطن في السودان الغربي والاوسط ، اما الانصار القبليون الذين كانوا لا يزالون

موالين للعقيدة المهدية الدينية فقد تحولوا الى ميليشيا ريفية تعمل على تصليب الولاءات الريفية للبريطانيين ، ولانفسهم ايضـــا ٠

ونقلت السياسة البريطانية التي قامت على الادارة غير المباشرة في اواخر عشرينيات هذا القرن ، بعض الوظائف الحكومية شأن جمع الضرائب وتسيير الامور المدنية البسيطة والقضايا العائلية الى رؤساء القبائل المحلية ومعظمهم مـن الموالين لعائلة المهدي ، مما دعم نفوذهم الاقتصادي والسياسي المتنامي ٠ أما الخاتمية التي تضررت بفعــل هــذا التغير في السياسة البريطانية فقد تحالفت مع البريطانيين في معظـــم المواجهات التي كانت تحصل بين « الحكام المشتركين » حول النشاطات الاستعمارية البريطانية في السودان ، وقد اصطدمت في غير مرة مصالحها التجارية الصاعدة مع القوة النامية لعناصر الاقطاع المهدي بعد العشرينيات ، كما وحصلت على تأييد المزارعين المتوسطين في شمال السودان حيث كانت تعمل كوسيطة بينهم وبين تسويق انتاجهم في مدن شمال السودان الاوسط وفي مصر ٠ فــي العشرينيات انعكس التنافس بين هاتين النواتين البورجوازيتين فــي مطالب مختلفــة بالنسبة لقضية تقريــر المصير فــي السودان ، فالخاتمية رفعت شعار « وحدة النيل » وارتبطت شديد الارتباط بصعود المقاومـــة الوطنية للحكم البريطاني في مصر ، اما المهديون ، فقد دافعوا

من جهة اخرى عن الاستقلال السوداني (خاصة عن مصر التي بقيت عدوهم التقليدي) بوصف ذلك اسلم الطرق للمحافظة على الامتيازات التي تمتعوا بها في ظل البريطانيين ٠

في العقود التالية ، قامت الاحزاب السياسية التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بهاتين الطريقتين ، بتطوير مصالح اقتصادية وسياسية وبمحاولة تحقيقها من خلال التحالف اما مع بريطانيا واما مع مصر ٠

ففي وقت مبكر (العشرينات) بدأت « القومية المصرية » تؤثر على السودانيين ، وكانت اول وثيقة قومية بعنوان « مطاليب الامة السودانية » قد طبعت في عام ١٩٢٢ ٠ وفي مطلع ١٩٢٤ قام عمال البريد وأحد الضباط السابقين بتنظيم « جمعية العلم الابيض » التي دفعت باتجاه الاستقلال السوداني والوحدة مع مصر ، واقامت سلسلة من المظاهرات السياسية في صيف ذلك العام مما عمل على تصعيد التدهور في العلاقات الانكليزية ـ المصرية في القاهرة ٠

وبعد اغتيال الحاكم ـ الجنرال في تشرين الثاني ١٩٢٤ اجبر البريطانيون على فصل ادارة السودان عن الادارة في مصر ، وعزل المقاطعات الجنوبية عن المقاطعات الشمالية للحؤول دون انتشار الهيجان السياسي ، وقام البريطانيون بتسريح كافة ضباط الجيش المصري والاداريين كما وهددوا بتفريغ اتجاهات مياه النيل ٠

وقررت عدة حاميات سودانية ان تدعم المصريين في مواجهتهم لهـذه الاخطـار التي تتهددهـم ، فهوجمت من قبل الجنود البريطانيين حين حاولت اللحاق بالجنود السودانيين المتمردين في الخرطوم ، لكن الدعم الذي وعدتهم به القوات المصرية لم يتحقق عمليا فذبح السودانيون في مذبحة شرسة من بيت الى بيت ٠

ادت خيبة الامل هذه بالمبادرة المصرية الى انسحاب الوطنيين السودانيين من حياة التحريض السياسي الناشط لمدة ١٠ سنوات ، وفي غضون ذلك استمر البريطانيون يقيمون ادارات مباشرة وتوسع ثقافي متقطع في شمال السودان،فهبط مستوى المدارس فيما ذهبت الاموال القليلة في الخزانـة الاستعمارية التي كان يفترض انفاقها على الثقافة الى مدارس الارساليات في الجنوب ٠

الوطنية السودانية في الثلاثينات والاربعينات

في الثلاثينيات ، شكلت العناصر الوطنية حلقات دراسة في الخرطوم وام درمان لبحث الاشكال التي يجب اتباعها للحصول على الاستقلال للسودان ، وازدهرت المدارس الثقافية والادبية ، شأن ما حدث في كافة البلدان الخاضعة للأستعمار . كما كانت اشكال التعبير السياسي المشروعة والقصائد القومية كثيرا ما تجد طريقها الى الصحف اليومية في مدن الشمال ٠

كان الذين عبروا عن الطموح الوطني ينحصرون – في تلك الفترة – تقريبا بقلة من المثقفين وابناء المدن في السودان وكثيرون منهم تخرجوا من كلية غوردون او الثانويات التقنية القليلة في المدن التي شكلت جزءا من الادارة الاستعمارية او مصادر البورجوازية التجارية ٠

وقد ظهروا كمجموعة سياسية لاول مرة عندما طلب اليهم عام ١٩٣١ ان يتوسطوا في اضراب قام به طلبة كلية غوردون احتجاجا على تقليص النفقات التي تمنح للاداريين

السودانيين من قبل حكومة السودان بنسبة كبيرة ·

في ١٩٣٨ انعقد رسميا مؤتمر الخريجين للتعبير عن طموحات النخبة الثقافية السودانية بشكل متمايز عن المشايخ القبليين والقادة التقليديين الذينتعاونوا علنا مع البريطانيين، وكان الذي عجل في ايجادهم اعتراض الشعب السوداني على عدم استشارة البريطانيين له في المفاوضات حول اتفاقية انجليزية مصرية جديدة في عام ١٩٣٦ ، وهي الاتفاقية التي ابقت للاحتلال البريطاني للسودان طابعه الدستوري ·

في ذروة ايام « المؤتمر » في اواسط الاربعينات ، شاع انه يضم الفي عضو وله تواجد في العديد من المدن والقرى الصغيرة ، وان على اعضائه ان يحوزوا على الاقل على شهادة ثانوية ·

بعد ذلك انشق الخريجون المتعاطفون مع الختمية عن المتعاطفين مع المهدية حول الاستراتيجيات التي يجب اتباعها للحصول على الاستقلال ، فالمتعاطفون مع الختمية شكلوا « حزب الاشقاء » او اخوان الدم في ١٩٤٣ وكان هذا في وجه من وجوهه ردا على المفاوضات المنفصلة التي بدأها الخريجون المهديون مع البريطانيين · واستطاع الختميون ان يسيطروا على المؤتمر في ١٩٤٤ فيما اتجه مؤيدو المهدية في عام ١٩٤٥ الى تكوين « حزب الامة » ·

حزب العمل ، الحزب الشيوعي ، حركة الاستقلال ، ١٩٤٧ - ١٩٥٦

في اواسط الاربعينيات، بدأت الطبقة العاملة السودانية الصغيرة لكن المتمركزة استراتيجيا ، بالتعبير عن نفسها سياسيا لاول مرة · والطبقة العاملة كانت تتشكل آنذاك من عمال البريد والمواصلات فقط· ففي ١٩٤٦ كانت دائرة الخطوط الحديدية في الحكومة السودانية اكبر وحدة للتوظيف في كل البلاد (٢٠٠٠٠ عامل في سكة الحديد) كما كانت بؤرة الجهود التنظيمية التي ادت في نفس العام لاقامة اول نقابة في السودان ·

في خلال الثلاثينيات والاربعينيات حدثت اضطرابات عمالية متفرقة فيما كان العمال يحتجون على التقليص المجحف في الاجور، والتدهور المستمر في المعيشة اللذين عرف بهما العقد الذي تلا ١٩٣٥ بفعل التضخم الشديد · اما البريطانيون الذين كانوا يخافون من تطور حركة نقابية مستقلة ، فقد

اقاموا « لجان العمل » واشرفوا عليها ، وهي مجالس استشارية مشتركة بين العمال والادارة خالية من حقوق المقايضة الجماعية ، وكانت هذه المجالس تهتم بتحسين الانتاجية ، لا بتحسين وضع الاجور ٠

زاهن البريطانيون على خلق حركة عمالية مدجنة ينحصر اهتمامها بقضايا اقتصادية محددة دون الاهتمام بالسياسة ، على اساس ان حركة كهذه لن تعارض سيطرتهم الاستعمارية اذا ما انطرحت مسألة الاستقلال ، وعلى كل حال فهذه الخطة كانت ترتبط بالنضالية المتنامية لعمال سكك الحديد الذين شكلوا في ١٩٤٦ تجمعا عماليا لهم وبالنفوذ الذي كان للحزب الشيوعي السوداني الصغير والمنظم الذي اسس في نفس العام ٠

رفضت دائرة العمل الاستعمارية في البداية ان ترخص للتجمع العمالي فدعا الى مسيرة سلمية تتوجه نجو مركز دائرة سكة الحديد في تموز ١٩٤٧ مما انتهى باصطدام مع قوات الشرطة ٠

وكانت أبترا مركز صناعة سكك الحديد ، فحين بدأ عمالها بالاضراب موقفين كل حركة المواصلات عبر القطارات اضطر الاستعمار لان يعترف بهم ، كذلك فبسبب الاضراب ، بدأت الاحزاب التقليدية التي عرضت وساطتها في النزاع ، ترى في الحركة العمالية تهديدا لمصالحها الاقتصادية ناتجا

عن استقلالية تلك الحركة واهدافها السياسية الاكثر تقدمية ، واجبر الحزب الوطني الاتحادي الذي ورث حزب الاشقاء بعد ١٩٥٢ على ان يعمل جاهدا لمنافسة النقابات والتجمع العمالي على القيادة السياسية في المراكز المدينية ٠

في هذه الفترة تم توظيف معظم العمال على يد الادارة الاستعمارية ، وكان من السهل ان ينتشر الوعي الوطني في وسط الحركة العمالية التي اصبحت علنا وعبر مطالبيبها حركة سياسية معادية للامبريالية ٠ ويقول احد العمال من اعضاء التجمع العمالي في وصف شروط العمل المذلة التي شحنت المشاعر الوطنية ضد الاستعمار البريطاني : « كانت تلك الظروف ظروفا صعبة ، فاذا اراد احد المشرفين البريطانيين ان يملأ قسيمة او يكتب شيئا ما ، كان يكتب على ظهر احد العمال جاعلا منه مكتبا للكتابة ، وما كان العامل قادرا على الذهاب الى بيت الخلاء دون اذن » (١١) ٠

في ١٩٤٩ شكل التجمع العمالي و ١٤ نقابة اخرى مؤتمر العمال وذلك في وجه المحاولات البريطانية لاقامة تكتلات من النقابات غير الشرعية ووضع تقسيمات مفتعلة بين النقابات على ضوء قانون ١٩٤٨٠ وتحول هذا المؤتمر الى نواة الاتحاد المناضل الذي اسس عام ١٩٥٠ وعرف باتحاد نقابات عمال السودان والذي لعب الحزب الشيوعي السوداني دورا اساسيا في تنظيمه وفي قيادته السياسية ٠

والحزب الشيوعي كان قد تأسس في ١٩٤٦ ـ ٤٧ من قبل الطلبة السودانيين الذين عادوا من القاهرة وبدأوا عملا نضاليا نشيطا للترخيص للتجمع العمالي ، وكانت قيادة الحزب تستمد عناصرها من بين عمال سكك الحديد وادنى عمال القطاع الحكومي الذين برعوا في المواهب التنظيمية ، كما وكانت النوعية القيادية الرفيعة للحزب الشيوعي السوداني وراء العديد من الانتصارات النقابية التي تحققت ٠

في العقد الذي تلا الحرب كان السؤال السياسي المركزي في السودان هو : متى وبأي شكل يمكن الحصول على الاستقلال ؟ فحزب الامة كان يؤيد استقلالا يضمن البقاء في ظل شكل من اشكال الكومنولث البريطاني ، اما الحزب الوطني الاتحادي فدعم حكما ذاتيا للسودان بوصفه جزءا من اتحاد مصري سوداني ، وكان البريطانيون يعملون على تأخير الحكم الذاتي بما يمكنهم من التأثير على البنية التي ستكتسبها مؤسسات عهد الاستقلال محافظة على مصالحهم الاجهزة « التمثيلية » التي انشأها البريطانيون تمهيدا لخطوات الاقتصادية ، فلم يشارك سوى الانصار والامة وحدهما في انتقالية نحو الحكم الذاتي (١٢) ٠

اما الاشقاء والحزب الاتحادي الوطني فقاطعا هذه الاجهزة واستمرت المقاطعة حتى تموز ١٩٥٢ حين قامت الثورة المصرية بانهاء المناورة الانجليزية المصرية واضعة

وبسرعة اتفاقا بين القوى السياسية المصرية والسودانية حول حق السودان في تقرير المصير ٠

وقدمت الحكومة البريطانية ومعها حزب الامة خططـــا لحكومة انتقالية ، بما في ذلك اقامة جمعية وطنية يفترض بها ان تؤدي في النهاية الى قيام حكومة دستورية ، واستمر هذا الشكل الانتقالي كقاعدة للحكومة السودانية حتى قام نظام النميري بوضع دستور جديد في عام ١٩٧٣ ٠

بين ١٩٥٠ و ١٩٥٦ تسابقت الاحزاب التقليدية عـلى الحصول على الوظائف المربحة في الادارة الاستعمارية وعبأت كل ما استطاعته للفوز بدعم انتخابي في الجمعية ، فعبـأت الامة جمهورا انتخابيا من وسط اتباعها الانصار في المناطق الريفية الواسعة ، فيما ارتكز تنظيم الحزب الاتحادي الوطني على الحصول على دعم المدن والبلدات من ضمن نفس خطوط الممارسة ، فالحزبـان نظـرا الى الاستقلال بوصفه فرصـة للغنائم الشخصية والسياسية ٠

في نفس تلـك الفترة كانت الطبقة العاملة السودانية تناضل لانتزاع حق الاضراب ، وتم الغاء فقرة دستورية تخول الحكومة اعلان حالة الطوارىء في وجه اضراب عمالي او أزمة ما ٠ وكان ذلك في مطالع الخمسينـيات ، علمـا بأن مسؤولين نقابيين قد اعتقلوا في عام ١٩٥١ بسبب اتهامهم

بانهم وراء اضراب قامت به الشرطة في الخرطوم ٠

ان مساهمات اتحاد عمال سكك الحديد في السودان ، وهو أكبر النقابات السودانية ، شكلت مفتاحا أساسيا من مفاتيح تقرير نجاح الاضرابات والاعمال الاخرى التي كان يقوم بها اتحاد نقابات عمال السودان الاكثر نضالية ، اذاك حاول الحزب الاتحادي الوطني ان يحتوي الاعمال النضالية لاتحاد نقابات عمال السودان عبر السيطرة على الجهاز التنفيذي في اتحاد عمال سكك الحديد في السودان وضرب النفوذ الشيوعي في الوسط النقابي ، ذلك ان هذا الاتحاد الاخير ظل طيلة الخمسينيات والستينيات مركز تجاذب في المواقف من نضالات اتحاد نقابات عمال السودان ٠

فاثناء المؤتمر الاول لاتحاد نقابات عمال السودان في ١٩٥١ ، اتخذ العمال موقفا صلبا في العداء للاستعمار وطرحوا شعار جبهة موحدة للمطالبة بتقرير الامور الاقتصادية ذاتيا ، وجاءت الجبهة المعادية للامبريالية والتي تشكلت بعد ذلك بقليل مؤلفة من الحزب الشيوعي السوداني واتحاد نقابات عمال السودان والاحزاب الوحدوية (الحزب الاتحادي الوطني والاحزاب الاخرى التي كانت تحبذ الوحدة مع مصر) كذلك ضمت اتحاد الطلبة السودانيين ومنظمات المزارعين

واتحاد المرأة السودانية الذي شكل في ١٩٤٦ ، وقامت الجبهة بالعديد مــن المظاهرات والتجمعات العــامة ضــد الادارة البريطانية طيلة عام ١٩٥٢ ، وكان لا بــد ان يتأثر نفوذها بثورة تموز ١٩٥٢ فــي مصر وبتوقيع المعــاهدة الانجليزية المصرية في مطالع سنة ١٩٥٣ ٠

الحكم المدني والحكم العسكري ١٩٥٦ - ١٩٦٤

في خلال السنوات الثلاث الاولى بعد الاستقلال ، جاء تدهور اسعار القطن في السوق العالمية ليعكس حجم تبعية الاقتصاد السوداني ذي المنتوج الواحد للضغوطات الخارجية للسوق العالمية ، واستبدلت الزيادات التي كانت تمنح قبل الاستقلال لمكافأة المسؤولين عن المواسم بمكافآت للسودانيين الذين حلوا محلهم والذين باتت أجورهم المرتفعة بشكل اصطناعي كفيلة بابتلاع معظم فائض موسم القطن السنوي فيما بعد الاستقلال ٠ وترتب على تدهور العائدات الحكومية من موسم القطن ان حزب الامة الذي ارتكز على السيطرة على القطاع الخاص المعتمد بدوره على انتاج القطن ، بدأ يبحث عن مساعدات خارجية من الدول الغربية لمواجهة العجز في عائدات السودان ، هذا فيما بدأت تنتشر المعارضة الواسعة لسياسات « الامة » بعد توقيع معاهدة المساعدة الاميركية في مطالع ١٩٥٨ وبعد انزال القوات الاميركية في لبنان في صيف ذلك العام ٠ آنذاك تشكلت جبهة وطنية مؤلفة من الحزب الشيوعي واتحاد نقابات عمال السودان واتحادي

المزارعين والطلبة والحزب الاتحادي الوطني وبعض القوى الرافضة والمنشقة عن حزب الشعب الديمقراطي المتفرع عن الختمية ، وطالبت هذه الجبهة بالغاء معاهدة المساعدة ٠ وكانت النشاطات النقابية قد بدأت تتصاعد في ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ فيما كان الطلبة والعمال ومزارعو الجزيرة يطالبون بانهاء النظام الاقطاعي ٠ اما ائتلاف الامة وحزب الشعب الديمقراطي فقد استجاب عبر التركيز على النشاط الشيوعي في النقابات ، وحاول النظام مرتين ان يوجد اتحادا نقابيا ينافس اتحاد نقابات عمال السودان لا بل انه ارسل احد المنافسين ليمثل العمال في مؤتمر منظمة العمل الدولية في عام ١٩٥٨ ٠

ان سياسة الاجور والسياسة المالية اللتين كانتا تتبعان في العلاقة مع عمال القطاع العام (بما في ذلك رفع الضرائب وفرض الوفورات العمالية) استثارتا القوى المنظمة في الوسط العمالي ٠ ولخوف « الامة » من ان يخسر في التصويت على الثقة في البرلمان حول قضية المساعدات الخارجية ، قام بتسليم سلطة الدولة لطغمة عسكرية على رأسها الجنرال عبود ٠

وتوقع حزب الامة انه بتسليم السلطة الى عبود ، سيحافظ على نفوذه وقوته في الحكومة ، ومع ان توقعه قد صدق في السنتين الاوليين ، الا ان ذلك لم يدم في ظل كون

اكثرية ضباط الجيش من مؤيدي الخاتمية مما ادى بالامة وبشكل تدريجي الى الانضمام للمعارضة ·

اما الحزب الديمقراطي الشعبي فقد راق له التحالف مع الطغمة العسكرية وبدأ يضع نفوذه في خدمة السياسة العسكرية ، ولكن الطغمة لجأت في محاولتها للحفاظ على وضعها القوي الى تحريم المظاهرات والاضرابات السياسية كما واصدرت قانونا عسكريا يسمح بالتوقيف الاعتباطي دون محاكمة ، كذلك منع اتحاد نقابات عمال السودان وحكم على مسؤوليه بالسجن لمدد تزيد على خمس سنوات ·

في اية حال ففي تشرين الثاني ١٩٥٩ قام اتحاد عمال سكك الحديد بأول اضراب في ظل الحكم العسكري ، وحين فشل في تحقيق مطاليبه اشعل معارضة سياسية في وجه الطغمة ، وحاول العسكريون تقليص قوة الاتحادات بنكران حق العمال ذوي الياقات البيض بالتنظيم النقابي مقلصا بهذا عدد النقابات ومشترطا وجود عدد اكبر من العمال لكي يسمح لهم بتشكيل نقابة ، ومكرسا ، كذلك ، الفروق المهنية فيما بينهم ·

في ١٩٦٠ خفض عدد النقابات الى النصف كما وخفضت العضوية بنسبة ٢٥ ٪ فيما ادت مطالبة اتحاد عمال سكك الحديد بزيادة ٥٠ ٪ في حزيران ١٩٦١ الى قيام

اضراب دام سبعة ايام وشل نظـام المواصلات في البلاد .
وفي آب ١٩٦٣ حاولت الطغمة ان تحول مؤتمرا نقابيا الى مظاهرة تأييد للحكم لكن المؤتمر انتهى بانتصار كاسح للتيار النضالي فـي وسط الحركة النقابية ، اذ تحول الى مسرح للقوى المعادية للحكومة والتي خرجت بقرارات تطالب بوضع حد للحكم العسكري • وعملت الطغمة على الغاء مؤتمـر كان يفترض ان يعقد في السنة التالية وذلك لمنع تكرار مـا حدث في آب ١٩٦٣ •

في ١٩٦٣ ايضا ، اثارت احدى ازمات انظمة زراعة القطن مرفقة باسعار عالمية منخفضة واكلاف مرتفعة فـي الانتاج ، اثارت مزارعي الجزيرة ودفعتهم للمطالبة بحصة اكبر من مبيعات القطن ، وأضرب المزارعون اثنـاء الموسم فهددت الطغمة بانزال الجيش ليقـوم بالحصاد لكنها ما لبثت ان تراجعت امام مطاليب المزارعين •

في تلك الفترة كانت السياسة الاقتصادية للدولة تؤكد على انظمة الاستيراد البديلة وبناء معامل للكبريت والعطور والمنسوجات والبيرة والزجاج ، لكن بفعـل الحـرب الاهلية المستمرة والتضخم الناتج عـن الاقتراض النقدي الداخلي انخفض النمو الاقتصادي الحقيقي الى ما دون الصفر ، وفي ١٩٦٤ كان العجز الوطني في ميزان المدفوعات والبالغ ٢١٤ مليون دولار في طور التراكم •

ان تركيبة البورجوازية التجارية قد تغيرت في خلال هذه السنوات ، فالذي كان في السابق في يد تجار المدن والبلدات الصغيرة، أصبح الآن في يد المتعاقدين والعملاء ، والموزعين بالجملة والمعامل ذات التمويل الوطني والاجنبي المختلط ، وكل هذا كان مما خلقته حاجات الوسطاء السودانيين في سياق العلاقة مع النفوذ الاجنبي ٠

ومن التغيرات التي طرأت ان الفساد قد انتعش في ظل الحكم العسكري وسجلت اراض بكاملها باسماء العسكريين ودفعت رشوات للحصول على رخص للاستيراد التي باتت سائدة وعامة ٠

لكن الفشل في ايجاد حل للمشكلة الجنوبية كان هو السبب الحاسم في سقوط الطغمة ، فالرأي العام انتقد ضآلة الموارد الفيدرالية كما ودعا طلاب جامعة الخرطوم الى اجتماع عام للاعتراض على الموقف العسكري من قضية الجنوب ٠

ثورة أكتوبر ١٩٦٤ والعودة الى الحكم المدني

حاول البوليس ان يفرق بالقوة اولئك الذين احتشدوا اعتراضا على الحكم العسكري ، وقتل طالبا في محاولته هذه ، كما واطلق الجيش النار على ٣١ شخصا بينما كان يحاول السيطرة على المظاهرة الحاشدة التي حاصرت القصر الجمهوري ، وتوجد كذلك بعض التقارير التي تؤكد حدوث اطلاق نار اعتباطي على المزارعين في الارياف ٠

وهكذا تشكل بسرعة تجمع عرف بالجبهة الوطنية للتجمعات المهنية داعيا كل الموظفين الحكوميين للاضراب حتى اسقاط الحكومة ، ونجح الاضراب نجاحا كاسحا ، فما ان اتخذت مجموعة من الضباط الصغار قرارها بالانضمام الى الانتفاضة بعد ذلك بيومين حتى سقط النظام ، فاستقال عبود وانحل المجلس العسكري الحاكم ٠

برغم ان التحالف الحكومي الذي تشكل في مطالع تشرين الثاني كان يضم ممثلين عن حزب الامة والحزب الاتحادي الوطني والحزب الديمقراطي الشعبي وحزب الميثاق الاسلامي ، الا ان السيطرة فيه ، ولاول مرة ، كانت للعناصر التقدمية في الجبهة الوطنية للتجمعات المهنية بما في ذلك الحزب الشيوعي السوداني والاتحادان الفلاحي والعمالي • وسمح للحزب الشيوعي السوداني بالعمل العلني كما وتدعمت مطالبة الحركة العمالية بالشرعية السياسية عبر تمثيلها في الحكومة •

ان ثورة اوكتوبر التي تفردت في كونها اطاحت بحكم عسكري عبر انتفاضة شعبية توسلت الاضراب العام ، عكست استراتيجية كان الحزب الشيوعي السوداني قد دافع عنها منذ مطالع ١٩٦١ ، وبالغاء قوانين العمل القمعية تشكل عدد جديد من النقابات في المؤسسات الصغرى للقطاع الخاص واعيد تكوين اتحاد نقابات عمال السودان الذي الزم نفسه بتجميد المطالبة برفع الاجور لعماله حتى يستقر الوضع الاقتصادي في البلاد ، بل انه حث العمال على تقديم اجرة يوم عمل لخزانة الدولة في سبيل مساعدتها على محاربة الازمة المالية • لكن الهجوم المضاد للاحزاب التقليدية كان سريعا ، فقد انشأوا «جبهة وطنية متحدة» تطالب بأن تتمثل وحدها في الحكومة • وقام الانصار بتعبئة ميليشياهم ذات القاعدة الريفية لكي تتظاهر في الخرطوم ضد الحكومة

الانتقالية ، فاضطرت الحكومة التي تملك قوة عسكرية تدافع بها عن نفسها لان تقدم استقالتها في اواخر شباط ، ومع ان انتخابات نيسان ١٩٦٥ قد اعادت اعضاء الحزب الشيوعي الى مقاعدهم في البرلمان الا ان التحالف الحاكم الذي أقامه حزب الامة ما لبث ان منعهم من ذلك ٠

وجاء الانشقاق في حزب الامـة والذي حمل صادق المهدي الى الحكم في ١٩٦٦ ليعكس انقساما ضمن القاعدة المهدية وفي قاعدة الحزب ، فالصادق مثل جناحا اصلاحيا في العائلة المهدية ، وعمل على البدء باصلاح زراعي يصفي اكثر الطفيليين المهديين استفادة من مواسـم القطن ومن الرخص التي في ايديهم ، وكان هؤلاء يأملون ان التعويض النقدي الذي يتقاضونه مقابل مـا يؤمم سيقدم لهـم عائدا يسمح لهم بغزو القطاعات الاخرى في الاقتصاد ٠

اعضـاء هـذا الجنـاح بدأوا يتحركون باتجـاه شراء العقارات في المدن وذلك عشية صعود نظـام نميري ، وفي غضون ذلك كانت العناصر البورجوازية مـن خلف الحزب الديمقراطي الشعبي تنمو تحت جناح الاستثمارات الاجنبية واستطاعت ان تسيطر على وزارة التجارة في العديد من حكومات الائتلاف وهي الدائرة التي تعطي رخص الاستيراد وتمنح العقود ٠

بين ١٩٦٥ و ١٩٦٩ ساءت الاوضاع الاقتصادية في

السودان ، فاسعار القطن التي كانت تدر على البلد ٧٠ ٪ من مداخيله الخارجية تدهورت تحت وطأة المنافسة مع المواد المصنعة المستوردة ، كما وادت الحرب المتصاعدة في الجنوب الى تثبيط همم الاستثمارات الاجنبية ، وكان القلق الاقتصادي ينمو بموازاة اتجـاه ملاكي الارض المهديين الى الاستهلاك بما يفوق اعادة تثمير الفائض الزراعي ·

وانتشر الاستهلاك كالفطر في وسط الدوائر الحكومية التي كانت تمنح رخص الاستيراد لاعضاء البرلمان للحصول على دعمهم في القرارات التشريعية ، اما الشح في الموارد بفعل الحرب الاهلية في الجنوب والتي كانت تستهلك ٢٠ الى ٣٠ ٪ مـن موازنـة الحكومة بالاضافة الـى انخفاض المساعدات الاجنبيـة والقروض بعـد حرب ١٩٦٧ العربية الاسرائيلية فأديا الى عجز مالي ضخم وانهيار فعلي اصاب البيروقراطية المدنية في مطالع عام ١٩٦٩ ، فبيـن ١٩٦٤ و ١٩٦٩ تضاعفت القروض الاجنبية لتصل الى ٢٦٠ مليون دولار· وكان الكثير من القروض التي يؤتى بها من المصارف الغربية بمعدلات فـائدة شديدة الارتفاع يذهب لسد العجز المنتظم في الموازنة ·

كانت الضغوط الاقتصادية اعنف ما تكون على الفقراء ، فالضرائب غير المباشرة على السلع الاساسية في ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ردت على الخزينة١٥٣ مليون دولار في مقابل ٢٢مليونا

كضرائب مباشرة على الدخل ، ومع هذا فالحكومة كانت عاجزة عن موازنة ماليتها ولجأت الى الاقتراض من المصارف المحلية لتمويل مصاريفها ، وكنتيجة لذلك ارتفع الاقتراض الداخلي من حوالي ١١ مليون دولار في ١٩٦٦ الى ١٣١ مليونا في ١٩٦٩ ، ورغم ان المساعدات الاجنبية قد تأثرت شديد التأثر بتدهور العلاقات الديبلوماسية مع القوى الغربية التي دعمت اسرائيل في ١٩٦٧ الا ان رأس المال الاجنبي كان لا يزال يسيطر على ما يزيد عن ٨٠ ٪ من صناعة السودان و ٧٠ ٪ من تجارتها الخارجية ، و ٧٠ ٪ اخرى من نظامها المصرفي ٠

ثورة ايار والمفهوم الناصري للاشتراكية
١٩٦٩ - ١٩٧١

في ٢٥ ايار ١٩٦٩ قامت مجموعة من ١٤ ضابطا صغيرا يقودهم الكولونيل جعفر نميري بالاستيلاء على السلطة في انقلاب غير دموي (١٣) ، هؤلاء الضباط شكلوا نواة حركة الضباط الاحرار الذين نشطوا في الجيش مدة ١٠ سنوات ٠

وما لبث الانقلاب ان حصل على دعم شعبي واسع ، فرغم ان بادئيه لم يكونوا شيوعيين الا ان الحزب الشيوعي ما لبث ان تجاوز حذره الاولي ليعمل على تعبئة القوى الشعبية دفاعا عن الحكومة الجديدة ٠

وهكذا نزلت مظاهرات عملاقة لتؤيد الانقلاب في شوارع الخرطوم وذلك في خلال اسبوع واحد ، وتم تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة برئاسة نميري (١٤) ٠

وكان من بين اعضاء مجلس الثورة عدد من الشيوعيين ومدني واحد هو رئيس القضاء السابق بابكر عبدالله الذي شكل حكومة من ٢١ وزيرا ٠

الحكومة التي تشكلت ضمت عددا من الشيوعيين ايضا منهم اعضاء حكومة ١٩٦٤ الانتقالية وممثلو الجبهة الوطنية للتجمعات المهنية وجنوبيان بارزان ٠ وقام الحكم الجديد بتعليق الدستور والغاء الاحزاب السياسية مع استثناء الحزب الشيوعي ٠

اما برامج المجلس الوطني لقيادة الثورة فقد تضمنت توسيعا للقطاع العام كي يحل محل الاستثمار الاجنبي مع حماية رأس المال الوطني ، فالسودان سيكون « ديمقراطيا اشتراكيا وغير منحاز » وسيبدأ العمل على تشكيل حركة سياسية جديدة لتمثل العمال والفلاحين والمثقفين والجنود واولئك « الذين يعملون برأسمال وطني غير مرتبط بالاستعمار » كذلك فقد قرر العمل للحصول على معونات من الدول الاشتراكية من موقع اللقاء السياسي كما من موقع الحاجة التي فرضتها الحالة المتدهورة للاقتصاد السوداني ٠

ان الضباط الذين نفذوا الانقلاب كانوا كلهم من المراتب الوسطى والدنيا في المراتبية البيروقراطية العسكرية التي ازدادت طموحاتها مع تفشي الصراعات وسط الاحزاب

التقليدية ، ومثل هذه المجموعة هي ظاهرة مشتركة بين العديد من بلدان العالم الثالث حيث ادى منطق الحكم الاستعماري من خلال حؤوله دون تطور بورجوازية محلية ، الى خلق جهاز دولة موسع وطامح لان يدير اقتصاد البلد ٠ وعكس التوجه الايديولوجي لثورة ٢٥ ايار هذه القاعدة الاجتماعية من حيث فقدان التحليل الشمولي للتناقضات في الاقتصاد السوداني ، فهو توجه شعبي متأثر شديد التأثر ببرامج وسياسات حركة الضباط الاحرار في مصر التي شكلت نموذجه ، ورغم انها (ثورة مايو – م) رحبت باشتراك الشيوعيين فرديا في الحكومة الجديدة الا انها رفضت مفهوم الطبقات التناحرية ضمن السودان ٠

وعارضت الثورة مجموعة الانصار وعائلة المهدي ممن كانوا اكثر الضالعين مع الحكم الاستعماري ، وكانت تستمد قاعدة دعمها – خارج الجيش ومراتب الموظفين الوسطى – من المناطق المدينية بالدرجة الاولى حيث كان التأييد يأتي من وسط قواعد الحزب الاتحادي الوطني والحزب الديمقراطي الشعبي (١٥) ، كذلك حصلت الثورة على الدعم في وسط الفلاحين المتوسطين (وكثير منهم موظفون حكوميون او عسكريون سابقون استعملوا تقاعدهم الهزيل ليحتلوا مركزهم هذا في الاقتصاد) اما العاطلون عن العمل في المدن فكانوا ميالين الى المظاهرات الداعمة للحكومة الجديدة ، بغرض الحصول على الضئيل من التنفيعات والعطايا

الحكومية · وكان الانصار الاقطاعيون هم العنصر الرئيسي من عناصر معارضة النظام (وهم القوة العسكرية الوحيدة القادرة على تحدي ثورة ٢٥ ايار عسكريا) كما كان اتباع حزب الامة المتواجدين في الجيش وخاصة في وسط الضباط المسنين الذين عملت روابطهم بالحركة المهدية والبريطانيين على دفعهم للتخريب على الحركة الجديدة ·

تعرض الطاقم الاعلى في قيادة الجيش للتسريح وهذا ما أصاب ايضا بعض الضباط المتوسطين المشكوك بولائهم لحركة الضباط الاحرار ، وحين حاول النظام الجديد مصادرة الممتلكات المهدية انسحب زعيم القوة المهدية الامام الهادي الى القاعدة المهدية في جزيرة ابا ليعبىء ميليشيا الانصار ضد النظام الجديد ·

حين فشلت الحركة المهدية المضادة للثورة ، تصلب موقع النظام ، فما ان جرت محاولة لاغتيال نميري في اذار ١٩٧٠ حتى قصفت الحكومة جزيرة ابا مما تسبب في مقتل ما لا يقل عن ١١٠٠٠ من الانصار بما فيهم الامام ·

وجاءت الهزيمة الحاسمة للانصار الاقطاعيين لتعبد الطريق لمصادرة حكومة نميري للاملاك الخاصة في النيل الابيض وتلا ذلك تأميم المصارف الاجنبية والمؤسسات التجارية في حزيران ١٩٧٠ وهما خطوتان كان الهدف منهما

كسر السلطة الاقتصادية للاحزاب السياسية التقليدية التي كانت تمسك بتلك السلطة ٠

على كل حال فالوضع الاقتصادي استمر يتدهور ، والحرب الاهلية في الجنوب استمرت رغم الخطة السياسية التي اعلنها نميري في حزيران ١٩٦٩ مانحا فيها الجنوب استقلالا ذاتيا ٠ ومن الاسباب التي كانت جزئيا وراء استمرار الحرب ذلك الدعم الذي قدمته اسرائيل ووكالة الاستخبارات المركزية لحركة اينانيا الانفصالية بشكل استدعى استجابة عسكرية من الحكومة ٠

ان تأميمات ١٩٧٠ تسببت في وقف الغرب للمعونات الاقتصادية كجزء من برنامج يهدف لضعضعة النظام وضرب التحول اليساري الذي بدأ يميز السياسة السودانية ، وجاء فشل نميري في الحصول على دعم كاف من الكتلة الاشتراكية يعوض به انقطاع رأس المال الغربي عنه ، ليضعه امام تناقضات طبقية واقتصادية اساسية كان لا بد من اتخاذ موقف منها ٠

فارتكاز الاقتصاد السوداني بمجمله على القطن والنتائج الغير متوازنة التي ترتبت على ذلك وخاصة ضآلة طاقة توليد رأس المال ، كل ذلك كان محصلة منطقية لسياسات بريطانيا الاستعمارية ، ووجد نميري نفسه مواجها بخيارين لا ثالث لهما : اما التعاون مع الاحتكارات الرأسمالية العالمية

بشروطها (والتخلي عن التأميم ومنح ضمانات للرساميل)
واما الاساءة الى علاقة السودان مع هذه الرساميل ،
ويفترض الخيار الثاني بصاحبه اما تدمير قاعدته السياسية
واما التوحد مع جماهير الريف والمدينة وتعبئتها لكسر انماط
العلاقات الاقتصادية التي تلت الحقبة الاستعمارية ونشأت
بفعلها ، وتحقيق اعادة تأسيس جذرية واساسية للعلاقات
الاقتصادية والاجتماعية في السودان ، وهذا ما كان نميري
وقاعدته السياسية غير مؤهلين لفعله لا على المستوى
الايديولوجي ولا على المستوى الاقتصادي ·

في هذا السياق يمكننا فهم التردي الذي بدأ يطرأ على
العلاقة بين الحزب الشيوعي السوداني ونميري في ١٩٧٠
ـ ١٩٧١ ، فالاجراءات الوطنية والمعادية للامبريالية التي
اتخذتها السلطة في سنتها الاولى بقيت دون ان تترافق مع
تغيرات على مستوى البنى الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية
والسياسية · وقد قام الحزب الشيوعي السوداني بممارسة
التحدي العلني لنميري واعوانه علهم يتخذون خطوات اكثر
تقدمية ، فيما تمثلت استجابة نميري بعزل العناصر الشيوعية
والاصرار على ان يختاروا بين التعاون الكامل مع حكومته
(وبهذا يحلون انفسهم كحزب) وبين ان يحصدوا نتائج
موقفهم ·

ومما يجدر ذكره هنا انه في مطالع ١٩٦٦ حدث

انشقاق ضمن الحزب الشيوعي حول الموقف الذي يجب ان يتخذه الحزب من الانقلابات التقدمية في غياب التعبئة الجماهيرية ، وما اذا كان على اعضائه ان يندمجوا بتنظيمات اخرى في سبيل كسب تكتيكي بدلا من المحافظة على استقلاليتهم التنظيمية ٠ اما المجموعة الصغيرة والتي حبذت تأييد الانقلابات التقدمية ودعمت وجهة نظر حل الحزب فظلت تتعامل مع حكومة نميري ، ومن بين هؤلاء كان جوزيف غارانغ وثلاثة اعضاء في المجلس الوطني لقيادة الثورة (١٦) فيما تصرفت المجموعة الثانية بكثير من الشك باغراض نميري من وراء تزكية السودان للانضمام الى اتحاد الجمهوريات العربية مع ليبيا ومصر اللتين تلتقيان حول العداء للشيوعية ٠

وبدأ نميري بمهاجمة الحزب الشيوعي علنا كما واسقط عضوية ثلاثة شيوعيين ومتعاطفين معهم من المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وذلك في تشرين الثاني ١٩٧٠ ردا على انتقاداتهم العلنية لتوقيعه على اتفاقية الاتحاد دون ان تسبق ذلك استشارة المجلس الوطني لقيادة الثورة ٠ وفي أيار أعلن نميري الغاء كافة المنظمات الجماهيرية والنقابية (المنظمات العمالية والفلاحية والنسائية والطلابية) على اساس ان يتم استبدالها بمنظمات تعمل من ضمن الاتحاد الاشتراكي السوداني ٠

في تموز ١٩٧١ حــاولت مجموعة صغيرة في الادارة والمؤسسة العسكرية ، وهي مجموعة مؤيدة للشيوعيين ، ان تقوم بانقــلاب يضع حــدا للانعطاف اليميني في سياسات نميري ، وكان السبب المباشر اعلان الاخير في ٢٥ ايــار عن حل التنظيمات الجماهيرية التي يقودها الحزب الشيوعي، وعلى كل حال ، فحكومة نميري كانت قد بدأت تسجل تغيرا في اتجاهها السياسي ، حتى قبل ذلك كله ، وذلك بالحديث عن استئناف المساعدات الاقتصادية الغربية والرجعية العربية للسودان ، كمــا واجريت اتصالات مــع لونرهو المؤسسة البريطانية المتعددة الجنسيات حول اقامة مشاريع مشتركة في ربيع ١٩٧١ ٠

قام الانقلاب بخلق لحمة العداء للحزب الشيوعي والتي تربط بين الرئيس نميري وبعض « العرب الاخرين » ، فمع ان الحزب الشيوعي لم يشترك بالانقلاب مباشرة الا انــه ايده ٠٠

وكان قادة الانقلاب يتوقعون بعض الدعم الديبلوماسي من مصر وليبيا لمصلحة نميري لكنهم لم يكونوا مهيئين لتدخل خارجي واسع ، فالحكومة الليبية قبضت على اثنين مــن قادة الانقلاب عبر اجبار الطائرة التي تقلهما فوق الاراضي الليبية على الهبوط ، اما مصر فنقلت القوات المؤيدة لنميري من جبهة السويس الى السودان ، وفي هذا السياق فشل

الانقلاب بعد نجاح قصير واعدم ١١ عسكريا و ٣ مدنيين ممن اعتبروا مساهمين في الانقلاب او مؤيدين له ، وكان من بين هؤلاء محجوب ، والنقابي الشيخ ، وغارينغ ، وقيل ان « الشيوعيين الوطنيين » سلموا جهاز الامن السوداني لوائح باسماء اعضاء الحزب ، فمن كان من بين هؤلاء يعمل في الحكومة والجيش كان مصيره التسريح والحرمان من الحقوق المدنية ٠

اعتقل نميري ما يزيد عن الف عضو في الحزب الشيوعي ومؤيد له ، كما وطلب من السكان التبرؤ من كل شخص يعرفون عنه انه شيوعي ، وقام الجهاز الاعلامي الرسمي بالهجوم على الحزب الشيوعي كحزب ملحد ومستورد من الخارج وذي برامج معادية للاسلام ٠

فيما استمر الحزب الشيوعي السوداني برغم هذه الانتكاسات يمارس نشاطاته السرية ، وفي ١٩٧١ قام بانتخاب لجنة مركزية جديدة له ومضى في نقد الاتجاه الموالي للغرب في سياسات نميري الداخلية والخارجية ، بينما لجأ نميري لاتهام الكتلة الاشتراكية بانها دعمت المحاولة الانقلابية ، وتجمدت العلاقات بشكل كامل لمدة سنتين بينها وبين السودان ٠

المسألة الجنوبية والتدعيم السياسي لنظام نميري

بعد تموز ١٩٧١ حدث تحول واضح نحو اليمين في سياسات حكومة نميري ، فكان تأسيس الاتحاد الاشتراكي السوداني والسعي الحثيث للحصول على استثمارات وقروض من الحكومات الموالية للغرب ، لحقن الاقتصاد السوداني بها بمثابة محاولتين لتدعيم السيطرة الاقتصادية والسياسية لنميـــري ·

وكان على الحكم ان ينهي الحرب الاهلية في الجنوب لكي ينجح في تمتين سيطرته ، فطالما ان القتال مستمر لا يمكن توقع أية مساعدة خارجية وأي استثمـــار وأي توســـع في القطـــاع الخـــاص ، فبالاضافة الى ان تـــلك الحرب كـــانت تستهلك جزءا كبيرا من عائدات الحكومة ، فقد كانت ايضا ترفع التضخم بشكل ناري عبر زيادة الاقتراض الداخلي ·

ان التناقض الرئيسي في السودان منذ قدوم الحكـــم البريطاني هو التناقض بين الشعب السوداني والامبريالية ،

وكان النمو المتفاوت بين الشمال والجنوب والذي نتج عن السياسة الاستعمارية يخلق تناقضا هاما اخر « بين الجنوبيين من جهة والطبقات المستغلة (بكسر الغين) في الشمال من جهة اخرى ، اي الملاكين الاقطاعيين وبورجوازيي الطبقة الوسطى ومثقفيهم وممثليهم البيروقراطيين في جهاز الدولة . فقد حافظت الطبقات المستغلة على بعض مضامين الحكم الاستعماري البريطاني بما في ذلك الضرائب والعمل المجحف وعدم المساواة في الاجور والقيود على الثقافة .. وفوق هذا حاولت فرض اللغة العربية والاسلام (او الثقافة البورجوازية) على شعب الجنوب (١٧) .

وكانت جماهير جنوب السودان وقياداتها قد بدأت تمارس الاحتجاج ضد هذه السياسات عبر توجيه النداءات والقيام بالاضرابات منذ الخمسينيات والستينيات ، لكن تفاقم القمع الذي مارسه الجيش الشمالي وخاصة بعد ١٩٥٨ دفع الاف الجنوبيين الى الانزواء او الهروب الى الاقطار المجاورة ، وشكلت مجموعة صغيرة من موظفي الدولة الجنوبيين الذين تلقوا ثقافاتهم على يد الارساليات او الذين ذهبوا الى المنفى ، مع تصاعد القمع في الجنوب ، قيادة معظم الحركات السياسية الجنوبية التي ظهرت في الستينيات .

كانت قيادات هذه الحركات تتنافس في غالب الاحيان

من مواقع قبلية ودينية كما وانها استخدمت المقاومة الشعبية لجني مصالح خاصة ، وفي ۱۹۷۱ استطاع جوزيف لاغو القائد العسكري لانيانيا ان يوحد كل الفصائل في « جبهة تحرير جنوب السودان » التي ربما كانت الفئة « التحررية » الوحيدة في افريقيا كلها ذات التوجه المعادي للشيوعية والمؤيد للغرب بشكل حاسم ٠

جرت الاتصالات بين حكومة نميري وجبهة تحرير جنوب السودان عبر المجلس العالمي للكنائس ، وذلك بعد فترة قصيرة من اعدام جوزيف غارانغ (١٨) وزير الشؤون الجنوبية ٠

في آذار ۱۹۷۲ تم توقيع معاهدة اديس ابابا من قبل الطرفين وهي تضمن استقلالا ذاتيا للجنوب وتهيء لانتخاب جمعية تمثيلية قطاعية في خلال سنة ونصف السنة ، كما وتتضمن انخراط نصف جنود اينانيا البالغ عددهم ١٢ الفا في الجيش السوداني ليتمركزوا في الجنوب، بالاضافة الى خطط تضمنتها حول اعادة اسكان لاجئي الجنوب وانخراط عدد اخر من اينانيا في الادارة الحكومية هناك ٠

لقد عكست الاتفاقية تماثل المصالح السياسية والاقتصادية بين ممثلي عناصر البورجوازية البيروقراطية في الشمال والجنوب معا ، فقيادة المتمردين الجنوبيين كانت

تبحث عن الوظائف لهـا ولاتباعها في اطـار البيروقراطية السودانية ، أما حكومة نميري فكانت تبحث عن دعم جديد تعوض بـه خسارة الدعم الذي كان يقدمه لها اليسار في الشمال ·

وبعد الحرب استطاعت القيادة الانفصالية الجنوبية ان تتسلم مناصب اساسية في الجيش والادارة المدنية وعلى المستويين القطاعي والوطني ·

لكن رغم ان الاتفاقية مثلت مكسبا سياسيا هاما لنميري ورغم ان تنازلاته للقادة الجنوبيين خلقت اساسا صلبا للدعم السياسي ، الا ان هذا الاساس اثبت لا جدواه في السنوات الاخيرة الماضية وذلك بموازاة تنامي المعارضة لسياسته في الشمال ووسط بعض قطاعات الجماهير الجنوبية ·

فالجنرال لاغو يترأس الان جيش السودان القطاعي الذي يتمركز في الجنوب اما القادة الجنوبيون الاخرون فقد اصبحوا اعضاء اما في الجمعية التمثيلية القطاعية واما في المجلس التنفيذي ·

كذلـك تحرك نميري بعـد تموز ١٩٧١ نحو تصليب سيطرته الشخصية على مستوى صنـاعة القرار ، فاجرى استفتاء رئاسي في ذلك العام حيث لم يستطع المقترعون الا

ان يبايعوا منحه لتلك السلطات الواسعة ، وبنتيجة هـذا نال ما يزيد عن ٩٩ ٪ من الاصوات ، وتلا ذلك في تشرين الاول حل المجلس الوطني لقيـادة الثـورة ومركزة السلطة التنفيذية في يد نميري بوصفه ممثلا للسلطة الشعبية ٠

وفي ربيع ١٩٧٢ عقـد الاتحاد الاشتراكي السوداني الذي كان قد انشىء في عام ١٩٧٠ ، اول مؤتمر وطني له ، والجدير بالذكر ان الاتحاد الاشتراكي مثل وسيلة هامة في محاولة نميري لتكييف العلاقات الطبقيةومنع التحديالسياسي لحكمه ، فكونه معزولا عن الاحزاب التقليدية والتقدمية في آن واحد ، بفعل صدامه مع حزب الامة والحزب الشيوعي ، عمل نميري على جعل الاتحاد الاشتراكي اداة لتعبئة الدعم الشعبي لحكومته ٠

ويقسم الاتحاد الاشتراكي السوداني الى خمس شعب : الجيش ، العمـال والنقابـات ، المزارعيـن ، المثقفيـن ، و « الرأسماليين الوطنيين » اي رجال الاعمال المرضي عنهم ٠ وحاول نميري ايضا ان يضم بعضالمشايخ والحكام التقليديين لكي يسيطر سيطرة كاملة على الادارة المدنية غبـر جعل مفوضي المقاطعات او الحكام امناء عامين للاتحاد الاشتراكي فكل شخص يريد ان يحافظ على وظيفته في القطاع العام كان عليه ان ينضم الى الاتحاد الاشتراكي ذي السلطة المركزة في قمته وبنيته المراتبية ذات الطـابع العسكري النموذجي الذي ينتمي اليه نميري واتباعه ٠

وعمل الاتحاد الاشتراكي كذلك على تنشيط التنمية الريفية عبر توليه لبعض المشاريع لكن اثره كان ضعيفا جدا في ظل موازنته الضئيلة سيما وان البورجوازية التجارية قد تسللت اليه وعلى الاخص في الارياف مستفيدة من اخر الاجراءات التي منحته سلطة توزيع الرخص الحكومية للتجار المحليين لتسويق بعض المواد الغذائية ·

وهكذا بات افراد البورجوازية التجارية في موقع افضل للمحافظة على احتكارهم لتجارة الجملة في بعض المناطق الريفية عبر سيطرتهم على جهاز الرخص في الاتحاد الاشتراكي ·

ان الاتحاد الاشتراكي الذي افترض ان يكون تشكيله بهدف تعبئة الجماهير لكي تساهم في الحياة السياسية ، لم يؤد عمليا الا الى مساعدة ابناء البورجوازية التجارية والصناعية على اختراق جهاز الدولة ·

البناء الاقتصادي في ظل نظام نميري

لقد وفر حل المسألة الجنوبية اساسا سياسيا لبناء اقتصادي من ضمن العلاقات النيوكولونيالية في السودان ، تلت ذلك حملة اعلامية تبشر بمحاسن التشريع الذي يسمح بالتوظيف الحر للرساميل ، واعادة التفاوض حول منح تعويضات للمصارف الاجنبية والاعمال التي اممت في ١٩٧٠ ٠

وكان هذا ضروريا لاعادة انشاء العلاقات التجارية مع بريطانيا التي كانت في السابق احدى اكبر مستوردي القطن السوداني والسلع السودانية الاخرى ٠ وجاء قانون التنمية وتشجيع التنمية الصناعية في عام ١٩٧٤ ليزيد الاغراءات امام الاستثمار الاجنبي حيث قرر اعفاؤه من دفع الضرائب على الربح لخمس سنوات على الاقل واذا ما كان ربحه دون ١٠ ٪ من رأس المال الموظف فهو معفى من الضرائب لمدة تصل الى ١٥ عاما ٠

والغيت الرسوم على البضائع والضرائب على السلع

الاضافية وصار بالامكان شراء الاراضي باسعار تقل عن اسعار السوق ، كذلك اعطيت الضمانات ضد التأميم دون اي تمييز بين مؤسسة اجنبية واخرى وطنية او بين مشروع عام واخر خاص ، وهذا ما اساء لموقع رأس المال السوداني الخاص بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات او المؤسسات التي تملكها الدولة مما عجل في تحويله الى شويك صغير لرأس المال الاجنبي ٠

بين تموز ١٩٧١ وآذار ١٩٧٢ اي تاريخ توقيع معاهدة اديس ابابا ، كانت الولايات المتحدة الدولة (الغربية (١٢) الوحيدة التي فتحت اعتمادا بقيمة ١٨ مليون دولار لمستوردي الحبوب ووعدت بانهاء مقاطعة مصارف الاستيراد والتصدير للاقراض والبدء بحملة الغذاء من اجل السلام ٠ اما البنك الدولي فمنح السودان بدوره قرضا بقيمة ٤٠ مليون دولار ، وتبرعت بريطانيا بـ ٢٥ مليون دولار (لم يغادر معظمها لندن كونه استعمل كتعويض للمصارف والمؤسسات البريطانية التي اممت وكمقابل لمنتجات بريطانية اشتراها السودان) ، واعلنت رومانيا في نفس الفترة عن مشاريع صناعية بقيمة ٧٠ مليون دولار ٠

مثل هذا الانفتاح الاقتصادي على الرساميل الاجنبية كان يساير تغيرات ملحوظة في السياسة الخارجية للسودان، اذ اعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والمانيا

المغربية في ١٩٧٢ لكي تسهل هـذه العودة مهمة المعونات المالية الخارجية ، كذلك فقد ايد السودان سياسة فك الارتباط الساداتية بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، فيمـا تدهورت بشكل متزايد علاقات السودان مع الكتلة الاشتراكية ٠

وعلى مستوى العلاقات مـع السوفييت فالمعروف ان السودان كان يعتمد على الاتحاد السوفييتي شديد الاعتماد خاصة في ميدان المساعدات العسكرية وذلك منـذ حزيران ١٩٦٧ ، وتوسعت العلاقات بين البلدين بعد انقلاب نميري في ايار ١٩٦٩ لتشمل عدة اتفاقات تجارية يغلب عليها طابع المقايضة ، فالاتحاد السوفييتي كان يشتري القطن السوداني ثـم يعاود بيعه فـي السوق بسعر ادنى مـن سعر السوق العالمي ، وبعد المحاولة الانقلابية في ١٩٧١ هبطت العلاقات التجارية الى مستوى الصفر ولم تبدأ في التحسن الا مؤخرا ٠٠ فالسودان حاول بشكل عام ان يوقف الاتفاقات التجارية الثنائية التي وجدها « غير لينة » ٠

وتحسنت العلاقات السودانية مـع جمهورية الصين الشعبية في ١٩٧١ ، فقدم الصينيون مساعدتهم في العديد من مواسم الارز كما وساعدوا ببنـاء الطرقات والمعامل ، وهم يبنون قاعة جديدة للمؤتمرات والمعارض في الخرطوم ، وضاعفت الصين كذلك معونتها المالية لتصل الى ٨٠ مليون دولار على شكل قروض طويلة الامد ومعفاة مـن الفائدة ٠

حتى اتفاقية اديس ابابا ، كانت البلدان او المؤسسات التي عرضت على السودان قروضا كبيرة للتنمية قليلة العدد ، ولكن في اواسط ١٩٧٣ نمت ثقة المستثمرين الاجانب بالمناخ السياسي والاقتصادي في السودان ، فاستثمروا في قطاعات عدة شأن الزراعة والمواصلات ، والكثير من القروض المبكرة التي قدمت في تلك الفترة صرفت على المشتريات من المؤسسات الاجنبية ، وبين ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ارتفعت الرساميل التي تدفقت على السودان من ٣ ملايين دولار الى ٢٢٧ مليونا • في ١٩٧٣ ساهمت الولايات المتحدة بـ ١٢٢ مليون دولار في مشروع ري رهد على النيل الازرق ، واقرضت ٢٧ر٥ مليونا للخطوط الجوية السودانية كي تشتري طائرتي بوينغ ٧٠٧ ، كذلك تعاقدت بعض المؤسسات الاميركية مع السودان على بناء معمل للنسيج وللتنقيب عن النفط في البحر الاحمر ، ولبناء نظام للمواصلات بالتلغراف والتلكس •

وتعاقدت بعض المؤسسات الاوروبية مع السودان على بناء الطرق واقامة صناعات زراعية ، لكن ابرز ما شهدته المرحلة هو نشوء نمط من التمويل الكويتي السعودي المكثف لمشاريع تنمية تقوم بها المؤسسات الغربية بوصفها صاحبة التخطيط والبناء ، وفي معظم الاحيان الادارة •

شكلت الاموال الكويتية والسعودية عنصرا اساسيا

في استراتيجية نميري الهادفة الى تسريع النمو الاقتصادي السوداني وتأمين الاستقرار السياسي ، ورغم التشابه هنا مع سياسة السادات الا ان مصر مهيأة لتطوير الانتاج الصناعي فيما السودان محتوم عليه ان يصير واحدا من اكبر منتجي المواد الغذائية او « سلة خبز » العالم العربي ٠

اتجهت معظم المشاريع التي طرحتها المؤسسات والحكومات الاجنبية الى الاستفادة من المواد الاولية (مدابغ الجلود ، صناعة النسيج ، معامل التعليب ، مصافي السكر ، انتاج التبغ والبيرة) وسيكون لاتجاهها هذا اثر عميق مع الزمن على طريق المزيد من الالتحام بين اهل الريف السوداني وبين القطاع الزراعي المتطور ٠

ان السودان ـ حسب تقرير منظمة الاغذية والزراعة في لقائه الذي تم مؤخرا في روما ـ واحد من ثلاثة بلدان (كندا واوستراليا) من حيث ضخامة الاحتياطي الزراعي ، لكن الاراضي التي تستعمل من بين الاراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز ٨ ٪ (او ١٧ مليون أكر) ومعظم هذه المساحة المهزيلة تستعمل في زراعة لا تتجاوز حدود الاكتفاء الذاتي ٠ وتقول بعض التقديرات ان السودان يستطيع ان ينتج خمسي حاجات العالم العربي للغذاء وهذا هو هدف خطة التنمية التي بحثت طويلا واقرتها الحكومة في شباط ١٩٧٦ على اساس ان تستمر مدة ٢٥ سنة بتمويل من المصرف العربي

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يسيطر عليه الكويتيون ٠

لكن حجم الاستثمارات كما ورد في الخطط الموضوعة لا يني يتأرجح ، ففي المرحلة الاولى (١٠ سنوات) سيتم توظيف ستة مليارات دولار فيما يزيد عن ١٠٠ وحدة متداخلة بما يؤمن نموا سنويا للقطاع الزراعي السوداني يزيد عن ٦ بالمائة ، وسيتم تحسين طرق الانتاج وكذلك سينوع الموسم بما يأتي بمواد جديدة للتصدير ٠

وتتضمن المشاريع الرئيسية مشروع رهد (٢٠٠ مليون دولار) ومشروع قناة جونغلي حيث ستبنى قناة بطول ١٧٥ ميلا فتجزىء بحيرة سود وتزيد في تدفق نهر النيل ، اذ يتبخر ٥٠ بالمئة من مياه النيل الابيض كل عام في بحيرة السود ٠

اما قضية تصليب البنى التحتية فتحتل ايضا موقعا هاما ، ويكفي ان نقول ان رحلة بطول ٥٠٠ ميل من بور سودان الى الخرطوم تستغرق اربعة ايام ٠

ان السعوديين الذين اقلقهم الاتجاه اليساري بدأوا يضعون في يد نميري مساعدتهم المالية والسياسية ، فقد رتب وكفل الممول السعودي عدنان خاشقجي قرضا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار تعطى للنظام السوداني في ١٩٧٤ ، وفي

المقابل وقع السودان على اتفاقية تنص على استثمار مشترك لحوض البحر الاحمر حيث اكدت بعض الدراسات وجود كميات كبيرة من المعادن ، وثمة مشروع سعودي بريطاني مشترك لبناء انابيب نفط بين داخل السودان وبين الشاطىء كما ان مؤسسة ترايد ناتشورال ريسورسز التي يملكها خاشقجي ستقوم مع الشركة العالمية ا٠ز٠ل بمشروع لزيادة الثروة الحيوانية للسودان بنسبة ثلاثة اضعاف وزيادة كمية اللحوم القابلة للتصدير ٠

أما الكويت فهي اكبر مستثمر في السودان وعلى مستويي الرساميل الخاصة والحكومية ، فقد دخلت في العديد من الصناعات السودانية بما في ذلك صناعة النسيج والكبريت والصابون ومعامل الزجاج وجرت معظم هذه العمليات على يد شركة الخليج الدولية التي تملكها الرساميل الكويتية ويديرها السوداني خليل عثمان ، وقد يكون اكثر المشاريع لفتا للنظر ذلك المشروع المشترك بين رأس المال الكويتي ورأس المال الغربي وخاصة البريطاني في مشروع كينانا للسكر الذي بدأ في ايار ١٩٧٤ ٠ ويجدر بالذكر ان لونرهو البريطانية قد كلفت من قبل الحكومة السودانية بان تكون ممثلتها التجارية في لندن ٠ وللونرهو العديد من المصالح المرتبطة بانتاج المواد الخام والانتاج المعدني في كل افريقيا، وهي التي اشار اليها الزعيم المحافظ ادوارد هيث مرة بوصفها « تمثل الوجه غير المقبول للرأسمالية » ، ويكمن

الاهتمام الرئيسي للونرهو في مناجم الذهب ومزارع الشاي والسكر وهي حاولت كثيرا ان تجد وسيلة ما توصلها الى الامساك بمشروع ضخم للسكر ولاقامة مصفاة في السودان.

في ١٩٧٤ بدأ بعض اعضاء الاسرة الحاكمة في الكويت بشراء أسهم من الشركة بحيث انهم باتوا يملكون ٢٥٪ منها ويسيطرون على العديد من مقاعد مجلس ادارتها، ومثل هذا بالنسبة للونرهو نتيجة طبيعية من نتائج « الاتصال العربي» خاصة اذا ما اخذت بعين الاعتبار خدمات خليل عثمان وأهمية الحصول على الدولار النفطي الضروري للمضي في المشاريع الهامة والكبيرة .

لقد نظر الى مشروع كينانا بوصفه احد اعظم منجزات نظام نميري ، فبالنسبة للخطة ، يأخذ السودان على عاتقه ٢٠٠ مليون دولار من اكلاف البنية التحتية كما ويؤجر عددا كبيرا من الافدنة للمشروع بايجارات شديدة الانخفاض . ومنحت لونرهو اعفاء ضريبيا لمدة ١٠ سنوات ، ومع انها لا تسيطر الا على ١٢٫٥ ٪ من حصص المشروع مقابل ٥١ ٪ للسودان الا ان للونرهو سيطرة كاملة على ادارة المشروع ولمدة عشرين سنة .

بدأت نشاطات لونرهو في السودان من اواخر عام ١٩٧١ وبقيت الروابط مذاك بين السودان والكويت ولونرهو وثيقة لكنها دخلت الآن في شبكة من الاستثمارات الدولية

الاكثر حميمية بما لا يقاس ٠

مؤخرا طرح السودان خطة لاقامة انابيب نفطية تنقل النفط من بورسودان والخرطوم وربما كان هذا بالمشاركة مع لونرهو اينرجي ريسورسز ، لكن المشروع هذا على كل حال سيوجد رابطة بين منتجي النفط العرب وبين المصافي الافريقية ٠

مع انشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، اصبح السودان صلة الوصل بين المال العربي واستغلال الموارد الافريقية ، فالبنك العربي ذو الرأسمال البالغ ٢٣١ مليون دولار ، تم تأسيسه بعد ارتفاع أسعار النفط في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ بهدف تشجيع رأس المال العربي الخاص على الاستثمار في افريقيا عبر توجيه الاموال النفطية باتجاه مشاريع تطوير المواد الاولية ، ومع ان كل اعضاء الجامعة العربية يساهمون في البنك الا ان غالبية الرساميل تأتي من العربية السعودية (٥٠ مليون دولار) وليبيا (٤٠ مليون دولار) والعراق (٣٠ مليون دولار) فيما تساهم الكويت وقطر والامارات العربية والجزائر بـ ٨٠ مليونا متساوية فيما بينها ، وفي كانون الثاني ١٩٧٦ كان البنك يعمل فيما يتراوح بين ١٠ و ١٢ مشروعا تقدر استثماراتها بـ ٨٠ مليون دولار٠

وجاء اختيار الخرطوم كمركز للبنك اختيارا مقصودا بهدف استغلال الوجه الافرو ـ عربي للسودان بما يسهل الحوار حول الاستثمارات في افريقيا ٠

خلاصة

عند الاستيلاء على السلطة في ١٩٦٩ طرح نميري ايجاد جبهة وطنية من الجيش والفلاحين والعمال و « الرأسمالية الوطنية » التقدمية والطلبة ، كي تقود الجبهة في عملية التنمية الاقتصادية في السودان ، وكان هذا الطرح شبيها بطرح شيوعي مبكر · فنميري ناصر العديد من سياسات الشيوعيين في سنواته الاولى في الحكم حتى ان البعض قد راح يتساءل عن الفروقات السياسية بينهما !

رأى الحزب الشيوعي في الطبقة العاملة قائدة هذه الجبهة الوطنية الديمقراطية ، فيما رأى نميري ان القيادة تأتي من الجيش ، وكان لاقتراب نميري من النموذج الناصري في فهم السيطرة السياسية للقوى الشعبية دور كبير في حمله على انكار دور الصراع الطبقي في التغير الاجتماعي بينما رأى الحزب الشيوعي في الصراع الطبقي آلة التغيير الاجتماعي ·

هذه الفروقات بين الحزب الشيوعي السوداني ونميري حول طبيعة الجبهة الوطنية أدت الى طرد الشيوعيين والقوى الصديقة لهم من المجلس الوطني لقيادة الثورة في ١٩٧٠ وتزامل مع هذه الخطوة هجوم على استقلالية الحزب الشيوعي ومنظماته الجماهيرية ، فشكلت مقاومة هذه الحملة خلفية انقلاب ١٩٧١ ، فهذا الاخير لم يغير سياسات نميري بشكل فجائي بل كان تعبيرا عن حسم الاتجاهات المتصارعة وبه انتصرت القوى الطبقية البورجوازية على القوى اليسارية والطبقة العاملة ٠

ان الحزب الشيوعي الذي قدرت عضويته بما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ألفا بما في ذلك كادر صلب من ٥ آلاف، تعرض لانتكاس كبير في ١٩٧١ لكن استمر بوصفه المنظم الرئيسي لمقاومة النظام اذ نظم حملات ملصقات واعتراضات طلابية ونقابية ضد السياسات الاقتصادية للحكومة طيلة عام ١٩٧٤ ٠

وفي ١٩٧٥ والنصف الثاني من ١٩٧٤ اعاد الحزب تقييمه لستراتيجياته السابقة فانتقد بشدة تحالفاته القديمة في الستينيات مع « الامة » وهو الآن يعيد تفحص أهمية التنظيم في وسط الفلاحين ٠

لقد حاول نميري المعزول عن اليمين المهدي واليسار

الشيوعي والنقابي ان يبني في الجنوب قاعدة جديدة لدعمه ولهذا قام بتوسيع الادارة المدنية والجيش كي يمتصا العدد الكبير من اللاجئين العائدين ، لكن حتى الان ليس هناك ما يؤكد ان نميري سيفي بوعوده من حيث خلق القاعدة الاقتصادية المطلوبة لتنمية الجنوب ، فقد تخلى عن احلامه باقامة اتحاد عربي عام ١٩٧١ لتسهيل التوصل الى تسوية في الجنوب ، لكن تركيزه مؤخرا على تمتين الصلات الاقتصادية المصرية السودانية يعكس ما جناه من روابطه العربية ٠

ان المشكلة الجنوبية لم تحل في جوهرها حتى الآن ، فهناك القليل من التصنيع المأمول بأن يستطيع استيعاب الاعداد الكبيرة من الجنوبيين ، أما التوسع الزراعي فعاجز حتى الآن عن مساعدة وانهاض زراعة الاكتفاء ، وفي عام ١٩٧٥ شهد الجنوب اعتراضات منظمة ضد ضآلة التقدم الاقتصادي المحقق وقد قمعت هذه الاعتراضات بقسوة (اعتقل ما يزيد على ٢٠٠ شخص وقتل عدة اشخاص) كذلك وردت تقارير في الصيف الماضي عن هزوب بعض السودانيين الجنوبيين الى أثيوبيا ٠

أما مشاريع التنمية فلم تفعل سوى تسريع التفاوت الاجتماعي ، فالمشاريع الزراعية ادت الى نشوء فلاحين متوسطين يستفيدون من البرامج الحكومية ، ولا يوجد هناك

اي توازن بين التصنيع الزراعي وبين التصنيع في المدن كما ان الطبقة العاملة لم تنم عدديا فيما يمارس الاتحاد الاشتراكي السوداني هيمنة مطبقة على النقابات وهو بدوره مهيمن عليه من أعضاء البورجوازيتين التجارية والصناعية ٠

ارتفعت البطالة بنسب مذهلة مع الهجرة الريفية الى المدن ، اما الضرائب غير المباشرة على الحاجات الضرورية والتي تمس الفقراء بشكل رئيسي ، فقد ارتفعت بموازاة الارتفاع في اكلاف المعيشة ٠

ان المقاومة لحكم نميري ليست قادرة على النجاح في المدى القصير ، فالمحاولات الانقلابية ذات الطابع « المنطقي » (نسبة الى منطقة ـ م) والتي قامت بها عناصر قبلية ضمن الجيش وبيروقراطية الدولة ممن يوالون « الامة » ، استطاع ان يوظفها نميري لتدعيم جهاز دولته القمعي (محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية ، والتوقيف الاعتباطي اللامحدود وتفتيش البيوت لدى أدنى اشتباه) ، لكن النضال السري للحزب الشيوعي هو في المدى البعيد اكبر خطر احتياطي على حكم نميري ٠

ان الاتجاهات الراهنة للتنمية الاقتصادية السودانية توضح عملية التحام بنيوي بالنظام الرأسمالي العالمي على

مستويين اثنين ، على المستوى الاقليمي الذي يجد شكله في اقامة الروابط الاقتصادية مع مصر والكويت والعربية السعودية بما يشكله هذا من عنصر تهدئة احتياطي في المنطقة ، وعلى المستوى الدولي الذي يجد شكله في اختراق الشركات المتعددة الجنسيات للسودان وصيرورة السودان اكثر تبعية للغرب في مجالات البناء التحتي ورأس المال والمواد العسكرية ٠

فالتخصص الزراعي للاقتصاد السوداني ، وما نتج عن ذلك من تبعية للعربية السعودية ومصر ، يقوم بتسريب الاتجاهات الرجعية والالتحاقية تحت رداء « التنمية » ، لكن الوجه الاخر لهذا الالتحام البنيوي انه قد يسهل بلورة اشكال جديدة من النضالات العمالية والفلاحية التي تمتد على مدى العالم العربي ضد العزلة القومية للقوى الرجعية ٠

ورغم انه يصعب ايجاز كافة جوانب الاثر الذي ستتركه هذه المشاريع على السودان ، سيما وان الكثير منها لا زال في مرحلة التخطيط الا ان الواضح هو ان السودان يضاعف ديونه الخارجية التي تستدعي عقودا لكي تسدد كما وانها عقود تصلب بطبيعتها علاقاته الاقتصادية والسياسية مع القوى الرجعية في العالم العربي ، ومما يجدر ذكره ان مظاهرات شعبية عدة قامت في وجه المشاريع الكبرى ، ففي

تموز ١٩٧٤ تحرك الجنوبيون في جدبا معترضين على مشروع قناة جونغلاي بسبب ما شاع عن خطة مصرية لاسكان مليوني مصري في الجنوب ٠

واخيرا ، فمع ان انتاج السودان يتجه نحو التنويع وتقليل الاعتماد على القطن ، فالقنوات الخارجية التي يرتبط بها الاقتصاد السوداني تدفعه الى انتاج سلع يتقرر سعرها ايضا على ضوء مشتريات الاقتصادات الصناعية في السوق العالمية ٠

ملحق

الطبقات الاجتماعية في السودان

البورجوازية التجارية والبورجوازية الصغرى وتعودان في اصلهما الى التجار اليونان والسوريين الذين اصطحبوا الاستعماريين البريطانيين من مصر (ومعظمهم غادر بعد تأميمات نميري في ١٩٧٠) ويشكل الان تجار المفرق وتجار الجملة في المراكز المدينية وعملاء وكالات التصدير والاستيراد ومدراء شركات التأمين والمصارف والمتعاقدون واصحاب الشاحنات في الارياف ممن يقومون بنقل الانتاج ، جزءا هاما من القاعدة السياسية لنميري ، وكان هذا القطاع من اكثر القطاعات نموا عدديا في الستينيات والسبعينيات ، ويشكل تجار المفرق الصغار في الضواحي المأهولة بالاكواخ بورجوازية صغيرة لا يتجاوز دخلها السنوي دخل الموظف الحكومي الصغير .

اما البورجوازية الصناعية فهي صغيرة جدا ومشكلة من الملاكين القلائل للمعامل الصغيرة في القطاع الخاص ، هذه البورجوازية ازدهرت في عهد نميري وكان ذلك بالمشاركة

مع رأس المال الاجنبي في اغلب الحالات ·

وهنـــاك البورجوازية البيروقراطيـــة والبورجوازيـــة الصغرى المرتبطتان بالوظائف العسكرية والادارية في جهاز الدولة ، المراتب العليا ضمن هؤلاء هم الذين سدوا ثغرات الرحيل البريطاني في ١٩٥٦ ومنهم جنرالات الجيش والوزراء ومــدراء الوزارات ومسؤولو الدوائـــر الحكوميـــة وحكـــام المقاطعات · وكان حزب الامة شديد التغلغل في هذا الوسط فهم حافظوا على علاقة بالبريطانيين حتى الاطاحة النهائية بهم في ١٩٦٩ · وحين اقام نميري الاتحاد الاشتراكي خلق مراكز حزبية عليا جديدة ومدفوعة الاجور ، امـــا الموظفون المتوسطون فهم الضباط والملازمون والنقباء وموجهو بعض الادارات الوسطى والاطبـــاء والمهندسون والقضـــاة الذيـــن يعملون للدولة ، ومع ان الحزب الاتحادي الوطني كان قويا في هذا الوسط الا ان بعض اعضائه كانوا من التقدمية بحيث انتقدوا فساد الحكومة ودعموا الحزب الشيوعي · اما المرتبة الدنيـــا فتضم غالبية هـــذه المجموعة ، والحزب الديمقراطي الشعبي قوي تقليديا في هذا الوسط ، كذلك فتوسيع نميري للجيش والبيروقراطية اوجد بعض المواقع التي تؤيد الحزب الشيوعي ·

ولا تزال البروليتاريا المدينية تشكل قطاعا صغيرا لكنه شديد الاهمية الستراتيجية في الحياة السياسية ، وتتألف من عمـــال المعـــامل الخاصة الصغيرة وعمـــال معـــامل الدولة

(الانسجة والسكر) وعمـال الحكومة في قطـاع الخدمات (عمال المواصلات) ، وفي وسط هـذه الطبقة وجد الحزب الشيوعي دعمـا قويـا ٠

ان شبـه البروليتاريا المدينية هي اكثر الفئات نمـوا وتتـألف مـن ماسحي الاحذية والحمالين ممـن لا يحسون بالاستقرار المعيشي والوظيفي ويعيشون في ضواحي التنك في الخرطوم وام درمان ٠

اما ما يزيد عن ٨٠ ٪ مـن الشعب السوداني فيتألف من مزارعين زراعيين وبدو رعاة يربون المواشي ، ومعظم هؤلاء من الفلاحين الصغار الذين يملكون من ٤ الى ٥ اكر ويمارسون زراعـة الاكتفاء بشكل شديـد الارتبـاط بالموسم وتقلباته ، وفي ايام المواسم السيئة كثيرا ما يضطر هؤلاء الى بيع قوت عملهم للفلاحين المتوسطين ، وغالبا ما يبحث الفلاحون الصغار عن العمل في المدن وهم اكثر من يعاني التضخم وازمات الانتقال الزراعي ٠

الفلاحون المتوسطون قطاع ناشىء يملك احد افراده ما يتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ آكر ، وكثيرا ما يستأجر ١٠٠ آكر او اكثر من الدولة ، وكانت هذه المجموعة من اكثر المجموعات التي استفادت مـن سياسات نميـري الزراعية التي قدمت التركتورات والآلات الاخرى لهم ، والعديد من البيروقراطيين

والضباط ينضمون اليهـا بعد تقاعدهم مشكلين قاعدة ولاء جديدة لنميري ٠

امـا العمال الزراعيون الذين هـم اكثر فئات الريف استقلالا فلا يعملون الا موسميا ، وغالبا في مواسم القطـن حيث يأتي بهم الفلاحون المتوسطون من وسط القبائل الغربية وكثيرا ما ينزحون الى ضواحي التنك ، واذا استثنينا مزارعي الجزيرة وجدنا مستوى متدنيا من التنظيم المعارض لنميري بيـن هؤلاء ٠٠

هوامش

(١) تعبير تركو ـ مصري يرمز الى حقيقة ان محمـد عـلي حاكم مصر ، منح ولاءه الشفوي للسلطان التركي وقام في العديد من الاحيان بغزوات عسكرية تحت اسم السلطان ، ولم يكن محمد علي مصريا ، شأنه في ذلك شأن المماليك الذين كانوا يحكمون مصر عندما غزاها نابليون في ١٧٩٩ ، بل جاء من احدى مناطق الامبراطورية العثمانية التي تعرف اليوم بالبانيا ٠

(٢) سمير امين : « التخلف والتبعية في افريقيا السوداء ، الاصل التاريخي » ١٩٧١ ـ ص ١٠٥ ـ ١٢٠ (بالانجليزية)

(٣) لوتسكي : « التاريخ الحديث للاقطار العربية » موسكو ١٩٦٩ ـ ص ٩٤ (بالانجليزية)

(٤) لوتسكي ص ٢٥١ ٠

(٥) امين ـ ص ١١١ ـ ١١٢ ٠

(٦) شارل عيساوي ، التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ، ١٨٠٠ ـ ١٩١٤ ـ شيكاغو ١٩٦٩ ٠

(٧) منح الانجليزيساموئيل بايكر ادارة مقاطعة ايكواتوريا وما لبث ان سيطر على تجارة العاج المربحة ، ثم تبعه الجنرال غوردون الذي عينه الخديوي في ١٨٧٧ حاكما عاما للسودان ، وبعد ذلك بقليل عين زملاءه الاوروبيين حكاما لباقي المقاطعات السودانية ، فكان ايطالي يحكم كوردوفان ونمساوي يدير اقساما من درفور ، وبريطاني في بحر الغزال ، واشترك السويديون والدانمركيون من المغامرين المرتزقة في الحملات الاثيوبية التي قام بها الخديوي ٠

(٨) الحركة المهدية التي قادها محمد احمد ، بدأت اوليا كوسيلة احتجاج على فقدان القيادة الاسلامية التقليدية لمكانتها ولسيطرتها الاقتصادية لصالح الحكم الاجنبي ، وقد استفادت من حالة الهيجان الجماهيري العفوي في وسط مجموعات كبيرة من السودانيين ، وادت انتصارات المهدي وانهيار السلطة الخديوية في السودان الى تحول المهدي الى حاكم أعلى لدولة اسلامية ٠

(٩) امين ـ ص ١١٢ ٠

(١٠) لوتسكي ـ ص ٢٦٠ ٠

(١١) من خطاب لجوزيف غارينغ حول المسألة الجنوبية في جوبا ١٩٧٠ ـ ص ١٤ ـ ١٥ ٠

(١٢) وسع الحاكم ـ الجنرال المجلس الاستشاري كما كان في بداية الاربعينيات والمجمعية التشريعية كما كانت عام ١٩٤٨ ٠

(١٣) نميري كان على شديد الصلة بالانقلابات التي حدثت في الماضي ،

فقد فصل بتهمة الاشتراك في محاولة انقلابية عام ١٩٥٧ ثم تردد انه اشترك في محاولتين انقلابيتين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٦ ، وقيل انه كان القائد الذي وقف وراءه الضباط الصغار الذين ادي دعمهم للمطالبة الشعبية باستقالة عبود الى العودة للحياة المدنية في عام ١٩٦٤ ، وموقع نميري في مدرسة التدريب على البحر الاحمر كان مثاليا لجعل صغار الضباط ينخرطون في حركة الضباط الاحرار ، كذلك فنميري خدم في الجنوب في ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ حيث قاد اضرابا قام به الضباط للمطالبة بتحسين شروط الخدمة العسكرية ٠

(١٤) كان المجلس يتألف من ١٠ ضباط عسكريين ومدني واحد على رأسهم نميري ، وكان السلطة التنفيذية الاعلى ، اما مجلس الوزراء فقد شكله المجلس الوطني لقيادة الثورة ٠

(١٥) روث فيرست : الانقلاب والسلطة السياسية في افريقيا ـ بالتيمور ١٩٧٢ ـ ص ٢٧٦ (بالانجليزية) ٠

(١٦) كولين ليغوم « ثورة الايام الثلاثة في السودان » في « افريكا ريبورت » تشرين الاول ١٩٧١ ٠

(١٧) خطاب جوزيف غارينغ حول الاستقلالية الاقتصادية والقطاعية ـ ١٩٧٠

(١٨) غارينغ كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني واحد الجنوبيين البارزين واستطاع ان يقنع نظام نميري بتبني الحكم الذاتي للجنوب اذ كان يرى في هذا خطوة اولى نحو انهاء الحرب الاهلية والبدء في تعبئة الجماهير الجنوبية لاعادة بناء المنطقة ٠

فهرست

سلسلــــة دليــــل المناضــل

تهدف سلاسل دليل المناضل التي تقدمها دار ابن خلدون للقاريء العربي الى تقديم خلاصة مبسطة قدر الامكان لمختلف فروع المعرفة بمنهج علمي تقدمي ·

وتشمل هذه السلاسل على :

١ ــ سلسلة : في النظرية

٢ ــ « : تجارب اشتراكية

٣ ــ « : تجارب حزبية

٤ ــ « : تجارب حركات التحرير الوطني

٥ ــ « : المكتبة الاقتصادية

٦ ــ « : المكتبة الادبية

٧ ــ « : دراسات عربية

الثمن ٣٥٠ ق·ل· او ما يعادلها